



البنك المركزي العراقي  
دائرة الإحصاء والابحاث  
قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ

# تقرير آفاق الاقتصاد العراقي (الفصل الثاني/2021)

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	المقدمة
6 - 1	أولاً: القطاع الحقيقي
1	الناتج المحلي الإجمالي المحتمل
1	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
4	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
11 - 7	ثانياً: قطاع الأسعار
7	المؤشر العام لأسعار المستهلك
10	التضخم الأساس
10	المخفض الضمني للناتج
17 - 12	ثالثاً: القطاع النقدي
12	العملة المصدرة للتداول
13	القاعدة النقدية
14	عرض النقد
15	أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي
16	نافذة بيع العملة
17	الاحتياطات القانونية
21 - 18	رابعاً: قطاع المالية العامة
18	الإيرادات والنفقات الفعلية
21	الدين العام الداخلي
29 - 22	خامساً: القطاع الخارجي
22	هيكل الصادرات
23	هيكل الاستيرادات
24	الانفتاح التجاري
25	احتياطات النقد الاجنبي
25	مؤشرات الدين الخارجي

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	التسلسل
1	فجوة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	1
1	تنبؤات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2
3	المساهمة المطلقة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3
3	مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات النمو السنوي	4
4	تنبؤات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	5
5	مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات النمو السنوي	6
6	المساهمة المطلقة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	7
7	معدل التضخم السنوي والتضخم المعدل سنويا	8
8	تنبؤات التضخم العام	9
8	المساهمة النسبية لمكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك	10
9	معدل التضخم السنوي والمساهمة المطلقة لمكوناته	11
9	التضخم السنوي للسلع القابلة/ غير القابلة للمتاجرة	12
10	تنبؤات التضخم الأساس	13
11	معدل النمو السنوي للمخفض الضمني، والنفط الخام	14
13	تنبؤات مكونات العملة المصدرة	15
13	تنبؤات مكونات القاعدة النقدية	16
14	تنبؤات معدلات نمو عرض النقد الضيق	17
15	عرض النقد الواسع والمساهمة المطلقة لمكوناته	18
15	تنبؤات معدلات نمو عرض النقد الواسع	19
16	مبيعات ومشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية والاحتياطيات	20
17	تنبؤات متطلبات الاحتياطي القانوني	21
18	مكونات النفقات الفعلية ومساهمتها المطلقة	22
19	المساهمة النسبية لمكونات النفقات الفعلية	23
20	نسبة الإيرادات، النفقات والفائض/ العجز من الناتج المحلي الإجمالي	24
21	الدين العام الداخلي والمساهمة المطلقة لمكوناته	25
22	اجمالي الصادرات وأسعار النفط	26
23	مساهمة الاستيرادات الحكومية واستيرادات القطاع الخاص	27
24	المساهمة المطلقة لمكونات الاستيرادات	28
24	الاستيرادات والمساهمة المطلقة لمكوناته	29
24	مؤشر الانفتاح التجاري	30
25	التنبؤ بمكونات الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي	31
26	مكونات الدين الخارجي	32
26	احتياطيات الدولة / الدين الخارجي	33
27	الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي	34
28	الدين الخارجي / صادرات العراق السنوية	35
29	عجز الموازنة / الدين الخارجي	36

## المقدمة:

المالية الأساسية للاستقرار النقدي، وعلى الرغم من ان صدمة التخفيض كان لها صدى على المستوى العام للأسعار على الأمد القصير الا ان انعكاس هذا التخفيض نتج عنه تأثير مباشر على مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية وعلى سعر الصرف الموازي من خلال انخفاض الطلب على الدولار في نافذة بيع وشراء العملة، وهو ما يعني حصر مبيعات نافذة العملة في تمويل المكونات الاستيرادية الفعلية وعناصر الطلب الضرورية الاخرى ، والتي تعد من ايجابيات عملية التخفيض التي اسهمت في كبح جماح عناصر الطلب غير الحقيقي على العملة الاجنبية من خلال تقويض الارباح وازاحة جزء منها من سوق الصرف ونافذة بيع العملة. وفي ضوء التحسن الحاصل في أسعار النفط العالمية منذ بدء عام 2021 بسبب تواصل إمدادات لقاح كوفيد-19 وفاعلية سلاسل التوريد، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الثاني 2021 نمواً بلغت نسبته (6.3%) عن ذات الفصل من العام السابق، كما سجل الناتج المحلي غير النفطي ولذات المدة نمواً بلغت نسبته (26.4%) نتيجة لارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي في الأنشطة التوزيعية والخدمية.

وفي ظل قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار والذي أدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار للأمد القصير لحين امتصاص السوق المحلي لصدمة تغيير سعر الصرف، فقد سجل التضخم الأساس للفصل الثاني/2021 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (6.5%) عن ذات الفصل من عام 2020، كما سجل معدل التضخم العام ولذات المدة ارتفاعاً بلغت نسبته (5.7%) نتيجة لقرار تخفيض قيمة العملة فضلاً عن الارتفاع الحاصل في المستوى العام للأسعار العالمي، اذ سجلت أسعار الغذاء نمواً وحسب بيانات منظمة فاو نمواً بلغت نسبته (32%) بسبب ما تشهده أسعار الطاقة من ارتفاعات متتالية والتي انعكست على مستلزمات إنتاج الغذاء ونقله وتوزيعه على مستوى العالم، فضلاً عن ارتفاع أسعار الشحن بنحو خمسة اضعاف مقارنة بما كانت عليه قبل الجائحة بسبب ما يعترى خطوط النقل والإمداد من تعثر وبطء منذ بدء أزمة كورونا، وبالتالي ستكون الدول النامية وخاصة العراق الذي يعتمد في تحقيق أمنه الغذائي على الاستيراد من اكثر الدول تأثراً بارتفاع المستوى العام للأسعار عالمياً.

وسجلت العملة المصدرة للفصل الثاني/2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (23.6%) مقارنة بالفصل المماثل من عام 2020، كما سجل كل من عرض النقد الضيق والواسع ولذات المدة ارتفاعاً بلغت نسبته (22.2%) و (20.9%)

واصل البنك المركزي العراقي في ظل التحديات الكبيرة المتمثلة بالأزمة المزروجة (جائحة كوفيد-19 والأزمة المالية الناجمة عن تراجع أسعار النفط العالمية) تعزيز جهوده في إطار سياسته النقدية بالعديد من الإنجازات والتطورات التي تمثل تحولات تاريخية في سياساته وأنظمتها مستهدفاً عامل الاستقرار النقدي مع الموازنة ما بين ضغوط سوق الصرف (Exchange Market Pressure) لتغيير سعر الصرف أو استنزاف الاحتياطيات الدولية لتثبيتته، والسيطرة على التوسع الحاصل في عرض النقد والذي يخلق ضغوطاً تضخمية قصيرة الأمد، فضلاً عن استهداف النمو الاقتصادي والتطلع الى التنويع الاقتصادي بعيداً عن العائدات النفطية في ظل سياسته النقدية غير التقليدية.

وقد قامت دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ بإصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العراقي" لتقديم صورة واضحة لمؤشرات الاقتصاد العراقي مع وضع تنبؤات مستقبلية لتلك المؤشرات ولغاية الفصل الثاني/2022 (الملحق 1، 2) لتسهيل عمل صناعات السياسة النقدية في البنك المركزي العراقي.

ان اختلاف طبيعة أزمة كوفيد-19 عن سابقتها كشف الضعف الكامن في أداء الأنظمة الاقتصادية على اختلاف إمكانياتها وتنوع طبيعتها وعجزها في الحد من انتشار وخطورة هذه الجائحة، لتتجاوز هذه الأزمات البعد الصحي وتكشف عن الاختلالات الهيكلية المرتبطة بتلك الأنظمة، مما حتم على البنك المركزي العراقي وضع سياسة نقدية فعالة تساهم في وضع توازن اقتصادي لیتحمل بذلك مسؤولية اقتصادية واجتماعية تجاه جميع قطاعات المجتمع من خلال اتباع سياسات نقدية غير تقليدية وبالشكل الذي يؤثر على تدفق الأموال وتحريك عجلة الاقتصاد.

إن الأزمة المالية التي تعرض لها العراق بسبب جائحة كورونا وما أسفرت عنه من تدهور أسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية، جعل الاستمرار بسعر الصرف الذي كان سائداً في أبان الجائحة لا يتناسب بجميع الأحوال مع معدلات أسعار الصرف لدى الدول الأخرى بل أصبح يشكل عائق كبير لإجراء التنمية الحقيقية وتعزيز التنافسية للإنتاج المحلي.

الأمر الذي دفع البنك المركزي في نهاية عام 2020 الى القيام بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار وبنسبة (22.7%) استجابةً لمتطلبات تمويل الموازنة بسعر الصرف الذي يتيح توفير الموارد الكافية لتغطية هذه المتطلبات وضمن انسيابية دفع الرواتب والاحتياجات الحرجة للإنفاق الحكومي، وحرصاً من البنك المركزي على تقادي استنزاف احتياطياته الأجنبية، والتي تمثل الرافعة

على التوالي بسبب ارتفاع سرعة تداول النقود بمعدل ثلاثة أضعاف عن النصف الأول من عام 2020.

وتماشياً مع الالتزامات الدولية نحو خفض الانبعاث الحراري واتفاقية باريس للمناخ وخفض استخدامات الوقود فقد أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة لتمويل الحصول على وحدات انتاج الطاقة من المصادر المتجددة بهدف التخفيف من حدة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية وخاصة في فترات الصيف وارتفاع درجات الحرارة، وذلك بالتعاون مع وزارة البيئة واللجنة العليا للإقراض للمساهمة الفاعلة في تقديم أفضل العروض للمواطنين في مجال الطاقة النظيفة لمغادرة الاعتماد على المصادر التقليدية في توليد الكهرباء وبما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني. كما قرر البنك المركزي العراقي التوجه بالعمل على تشجيع اعتماد أدوات إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة، والعمل مع اللجنة العليا للإقراض لضمان تجهيز نسبة من الطاقة الكهربائية المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة (الألواح الشمسية) في المجمعات السكنية الاستثمارية المستفيدة من مبادرة البنك المركزي التمويلية، إضافة الى التنسيق مع جميع المصارف لتمويل شراء منظومات توليد الكهرباء من الشمس لمساكن المواطنين او المشاريع.

وتنفيذاً لمنهاج التعاون المشترك بين البنك المركزي العراقي ومنظمة العمل الدولية (ILO) الساعي لتطوير الشباب اللاجئين والنازحين قسراً فقد بادر هذا البنك الى إعداد برامج تدريبية بعنوان (ابدأ وحسن مشروعك (SIYB) كجزء من مشروع تمويل المستفيدين من النازحين من فئة الشباب وتطوير وتنمية مشاريعهم.

وضمن مبادرة البنك المركزي العراقي لدعم قطاع الإسكان في العراق، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي زيادة المخصص لقطاع الإسكان إلى أكثر من (1.9) ترليون دينار، منها (1) ترليون دينار للمصرف العقاري ونحو (900) مليار دينار لصندوق الإسكان، لرفع قدرتهما في إتاحة أموال المبادرة لأكثر عدد من المستفيدين بهدف التخفيف من آثار أزمة السكن التي تمر بها البلاد وبدون أي فائدة وإنما فقط عمولات إدارية بنسبة (5%).

سجلت الموازنة العامة للدولة للفصل الثاني/2021 ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات الحكومية الفعلية وبنسبة (47.9%) عن ذات الفصل من عام 2020 بسبب الزيادة

الحاصلة في الانفاق على تعويضات الموظفين لتلبية كلف العلاوات وسد الشواغر وتعيين الأطباء وذوي المهن الصحية لسنتين سابقتين وكلف إعادة المفسوخة عقودهم للجهات الأمنية فضلاً عن ارتفاع نفقات المنح والاعانات وخدمات الدين ، كما سجلت الإيرادات الحكومية الفعلية ولذات الفصل نمواً بلغت نسبته (128%) بسبب هيمنة الإيرادات النفطية وبنسبة (91%) من الإيرادات الكلية وبالتالي فإن قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي الى الدولار بنسبة (22.7%) ساهم بتوفير فائض أكبر للموازنة العامة عند تقييم الإيرادات النفطية بالسعر الجديد للدینار مقابل الدولار الأمريكي.

كما سجل ميزان المدفوعات للفصل الثاني/2021 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الصادرات بلغت نسبته (114.9%) عن ذات الفصل من عام 2020 بسبب الارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمية، كما سجلت الاستيرادات لذات الفصل من عام 2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (44.7%) عن ذات الفصل من عام 2020 بسبب عودة التوازن الى استيرادات القطاع الخاص بسبب حالة اليقين في الاسواق العراقية بثبات سعر الصرف الحالي وعدم العودة الى السعر السابق والذي انعكس بصورة إيجابية على استيرادات القطاع الخاص التي ارتفعت في هذا الفصل بنسبة (191.5%).

وإيماناً بقدرة السلطات النقدية في البنك المركزي العراقي بالتحكم بالمدىونية الخارجية لتفادي أزمات المدىونية وتقليل المخاطر، من خلال الإدارة الفعالة لتلك الديون عن طريق تقييم أثر استراتيجيات الاقتراض الخارجي على مستقبل الاقتصاد العراقي وعلى قدرته على سداد أصل الدين وخدمته واستباق المخاطر المستقبلية وتكييف احتياجات البلد التمويلية على هذا الأساس، فقد بدأت السياسة النقدية في العراق منذ بدء عام 2019 بالاتجاه نحو تخفيف الالتزامات الخارجية، وذلك من خلال قيام العراق بتسديد جزء من القروض الجديدة، فضلاً عن تسديد جزء من ديون الدائنين الكبار، وقد أدت هذه الاستراتيجية الى انخفاض ديون العراق الخارجية للنصف الأول من عام 2021 بنسبة (5.4%) عن نهاية عام 2018، وتركيز نمو الدين العام في الدين الداخلي عبر إصدار حوالات الخزينة الى المصارف التجارية الحكومية والتي تم خصمها لدى البنك المركزي.

## أولاً: القطاع الحقيقي

### - الناتج المحلي الإجمالي المحتمل Potential GDP

يعبر الناتج المحلي الإجمالي المحتمل عن ما يمكن أن ينتجه الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، ويعد هذا المفهوم بأنه مفهوم نظري يعكس عالماً مثالياً يتم فيه تخصيص الموارد على النحو الأمثل مصحوباً بشروط ان يخلو قانون الضرائب من التشوهات او ان لا تكون السياسات الحكومية دون المستوى الأمثل، ويعد هذا المؤشر مهم لصانعي السياسة النقدية الذين يستخدمون فجوة الناتج التي تعبر عن (الفرق بين الناتج الإجمالي الفعلي للاقتصاد والحد الأقصى للإنتاج المحتمل معبراً عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) لتحديد ما إذا كان الاقتصاد يحتاج الى تحفيز نقدي أكثر أو أقل للوصول الى الناتج الأمثل، او يمكن من خلاله ان يتمكن المستهلكين والمستثمرين اتخاذ قرارات رشيدة بشأن استثماراتهم فيما اذا كانت فجوة الإنتاج تعني أن هناك فرصة لزيادة أسعار الفائدة ، فضلاً عن تحديد الضغوط التضخمية لاتخاذ قرارات اقتصادية ملاءمة، إذ تزداد أسعار السلع استجابة للطلب المتزايد في الاقتصاد كما يمكن لتكاليف زيادة استخدام الموارد ان تحفز فجوة الناتج الموجبة والتي تؤدي بدورها الى زيادة معدلات التضخم.

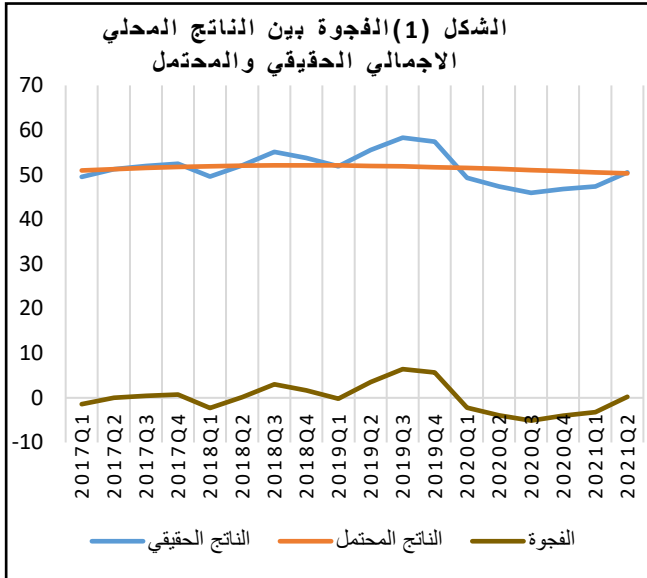
ويلاحظ من الشكل (1) بأن فجوة الناتج سجلت في الفصل الثاني من عام 2021 معدلات نمو موجبة بعد ان عانت منذ بداية عام 2020 من معدلات نمو سلبية نتيجة جائحة كوفيد-19 وأثارها على النمو الحقيقي للاقتصاد، وذلك نتيجة التحسن الحاصل في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي جاء مدفوعاً بعودة تعافي الأنشطة الاقتصادية نتيجة تخفيف إجراءات الحظر والتحسين الحاصل في سلاسل الامدادات العالمية والذي انعكس ايجاباً على الاقتصاد المحلي، فضلاً عن دور مبادرات البنك المركزي العراقي في تنمية القطاع الخاص والتي تدعم التنويع الاقتصادي.

### - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP

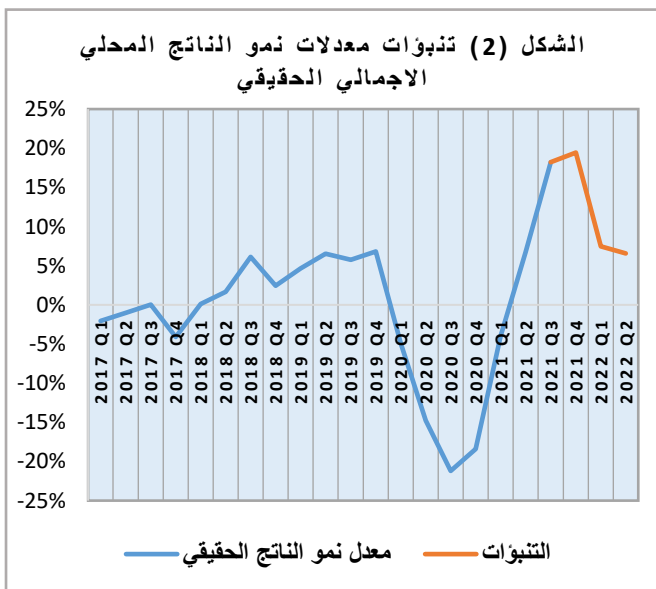
يعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقياساً لقيمة الناتج الاقتصادي المعدل لتغيرات الأسعار (التضخم او الانكماش) وبالتالي فهو الناتج المعدل لتأثيرات التضخم، حيث يعكس الناتج الحقيقي قيمة جميع السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما بالاستناد الى سنة معينة (معبراً عنها بأسعار سنة الأساس) لتخفيف تأثير معدل التضخم الذي حدث خلال السلسلة الزمنية المأخوذة بالاستناد الى سنة الأساس لمعرفة ما إذا كان هناك نمو حقيقي نتيجة توسع الإنتاج المحلي او بسبب ارتفاع الأسعار. ويعبر التفاوت بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي عن وجود بواذر تضخمية في حالة كون القيمة الاسمية للناتج هي الأعلى، او وجود بواذر قوى انكماشية في حالة كون القيمة الحقيقية للناتج هي الأعلى.

يلاحظ من الشكل (2) ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الثاني/2021 سجل ارتفاعاً بلغت نسبته (6.3%) ليصل الى (50519.6) مليار دينار مقابل (47328.2) مليار دينار لذات الفصل من عام 2020، ويعزى ذلك الى التحسن الكبير في أداء الأنشطة الاقتصادية التوزيعية والخدمية بنسبة (26.4%) ، حيث احتل نشاط البنوك والتأمين مركز الصدارة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبنسبة (77.8%) عن ذات الفصل من عام

الشكل (1) الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمحمّل



الشكل (2) تنبؤات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



## الإطار 1: مبادرة البنك المركزي لتنشيط الاقتصاد العراقي

اتخذ البنك المركزي العراقي وضمن مبادرته لدعم المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة مجموعة من الإجراءات لتنشيط القطاعات الاقتصادية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لتعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال:

1. تماشياً مع الالتزامات الدولية نحو خفض الانبعاث الحراري واتفاقية باريس للمناخ وخفض استخدامات الوقود، أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة لتمويل الحصول على وحدات إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة بهدف التخفيف من حدة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية وخاصة في فترات الصيف وارتفاع درجات الحرارة، وذلك بالتعاون مع وزارة البيئة واللجنة العليا للإقراض من خلال القطاع المصرفي لتأمين المساهمة الفاعلة في تقديم أفضل العروض للمواطنين في مجال الطاقة النظيفة لمغادرة الاعتماد على المصادر التقليدية في توليد الكهرباء وبما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

كما قرر البنك المركزي العراقي التوجه بالعمل على تشجيع اعتماد أدوات إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة، والعمل مع اللجنة العليا للإقراض لضمان تجهيز نسبة من الطاقة الكهربائية المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة (الألواح الشمسية) في المجمعات السكنية الاستثمارية المستفيدة من المبادرة، إضافة إلى التنسيق مع كافة المصارف لتمويل شراء منظومات توليد الكهرباء من الشمس لمسكن المواطنين او المشاريع.

2. قرر البنك المركزي اقتناء منظومات توليد الطاقة الكهربائية ونصبها على ابنيته في بغداد وفروعه من أجل توفير جزء من الطاقة الكهربائية التي يتطلبها عمله.

3. تنفيذاً لمنهاج التعاون المشترك بين البنك المركزي العراقي ومنظمة العمل الدولية (ILO) الساعي لتطوير الشباب اللاجئين والنازحين قسراً، بادر البنك بإعداد برامج تدريبية بعنوان (أبدأ وحسن مشروعك SIYB) كجزء من مشروع تمويل المستفيدين من النازحين من فئة الشباب وتطوير وتنمية مشاريعهم، واستهدف البرنامج محافظتي دهوك ونيوى وبمشاركة نحو 150 متدرب من كلا الجنسين.

4. ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي لدعم قطاع الإسكان في العراق، قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي زيادة المخصص لقطاع الإسكان إلى أكثر من (1.9) ترليون دينار، منها (1) ترليون دينار للمصرف العقاري ونحو (900) مليار دينار لصندوق الإسكان، لرفع قدرتهما في إتاحة أموال المبادرة لأكثر عدد من المستفيدين، وبهذا يصل إجمالي المبالغ المخصصة إلى المصرف العقاري وصندوق الإسكان أكثر من (3.6) ترليون دينار، كما سبق للبنك المركزي أن ألغى الفوائد على القروض التي يمنحها المصرف العقاري وصندوق الإسكان ضمن مبادرته لغرض شراء وحدات سكنية داخل المجمعات السكنية الاستثمارية وخارجها وقروض بناء الوحدات السكنية والاكتفاء بعمولات إدارية بسيطة.

5. ضمن توجه البنك المركزي العراقي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد شارك البنك المركزي العراقي بجنح في معرض صنع في العراق الأول على أرض محافظة نينوى بمشاركة واسعة من أطراف القطاع الصناعي الحكومي والخاص، وتميزت المشاركة بتفاعل الحضور من خلال زيارة الجناح للتعرف على طبيعة عمل المصارف العراقية وكيفية الحصول على معلومات تتعلق بالقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وعمليات الدفع الإلكتروني.

2020، إذ ساهمت المبادرات التمويلية التي قام بها البنك المركزي لتسهيل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع الإسكان والمشاريع الكبيرة في ارتفاع نسبة الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاع الخاص بنسبة (12.8%) فضلاً عن ارتفاع ودائع القطاع الخاص لدى المصارف التجارية بنسبة (27.8%) عن ذات الفصل من عام 2020، وذلك نتيجة سياسة التمويل التي قامت بها المصارف استجابة لمبادرات البنك المركزي الإقراضية لتنشيط الاقتصاد، فضلاً عن الاستمرار بمنح الموظفين قرض مبادرة البنك المركزي البالغة (15) مليون دينار بدون فائدة ولا كفيل. كما حققت أنشطة النقل والاتصالات وتجارة الجملة والمفرد والتي تعتبر المحرك الأساس لنوعية الأنشطة الاقتصادية وتسهل انتقال الأفراد والبضائع نمواً بلغت نسبته (68.5%)، (41.4%) على التوالي عن ذات الفصل من العام السابق، وذلك نتيجة لانتعاش الأنشطة الاقتصادية من تداعيات جائحة كورونا لاسيما في ظل تسارع عمليات تعاطي اللقاح، كما يوفر هذين النشاطين فرص عمل لشريحة كبيرة من السكان سواء كان ذلك في مجال النقل ذاته او في مجالات أخرى ترتبط به أو تتأثر بانتعاشه كتجارة الجملة والمفرد وكافة الأنشطة التوزيعية والخدمية المساعدة.

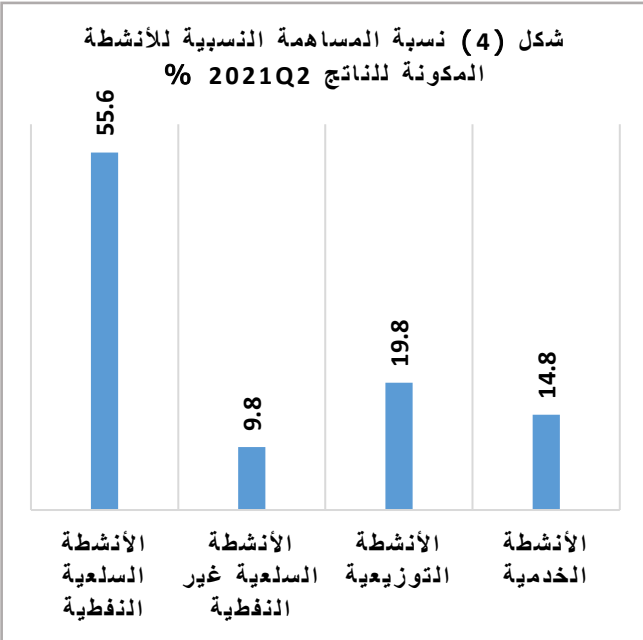
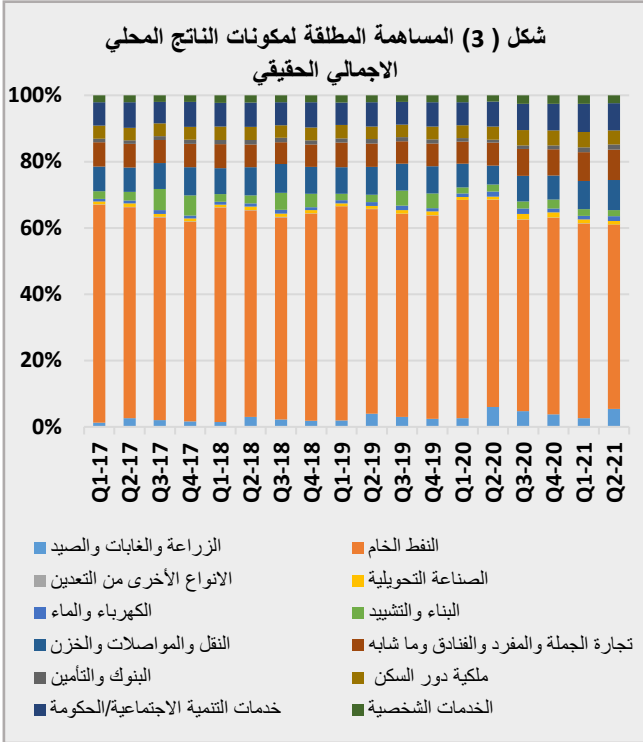
حققت أنشطة الخدمات الشخصية والحكومية نمواً بلغت نسبته (33.7%)، (17%) على التوالي عن ذات الفصل من عام 2020، بسبب زيادة مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي متفوقة بذلك على نمو الأنشطة الحكومية ومتجاوزة التباطؤ في نمو النشاط النفطي الذي انخفض بنسبة (5.1%) بسبب تكيفه مع التخفيض الذي أجرته (أوبك+) على حصة العراق، حيث انخفضت الكميات المنتجة من النفط الخام بنسبة (4.8%) كما انخفض المعدل اليومي للتصدير بنسبة (8.3%) عن ذات الفصل من عام 2020، فضلاً عن الانخفاض الحاصل في نمو الأنشطة السلعية وبنسبة (0.9%) بسبب نقص امدادات المياه والكهرباء، حيث سجلت نشاطات الأنواع الأخرى من التعدين، والبناء والتشييد والزراعة والغابات انخفاضاً نسبته (40.4%)، (5.9%)، (3.3%) على التوالي عن ذات الفصل من العام السابق، وتجب الإشارة هنا إلى إن قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي قد أثر بصورة إيجابية على نمو الأنشطة الاقتصادية التوزيعية والخدمية (الأنشطة غير النفطية) والتي دفعت عجلة النمو لتسجيل معدلات نمو سنوي إيجابية (6.3%) على الرغم من تسجيل القطاع النفطي مساهمة سالبة في الناتج المحلي الإجمالي، ان هناك انفصالا بين اتجاهات نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية والنشاط النفطي وهي حالة نادرة الحدوث في الاقتصاد العراقي.

وتشير التنبؤات إلى ان النشاط الاقتصادي سيستمر بتسجيل معدلات نمو إيجابية، حيث سيسجل معدل نمو الناتج الحقيقي في الفصل الرابع من عام 2021 نمواً تبلغ نسبته (3%)، ثم ليترجع في الفصل الأول/2022 ويسجل معدلات نمو سالبة تبلغ نسبتها (9%) إذ ان تأخر إقرار الموازنة العامة للدولة في العراق وما يتبع إقرارها من قرارات استراتيجية هامة ومنها القرارات الاستثمارية، من شأنه ان يؤدي إلى تدني النشاط الاقتصادي، وان الركود والانتعاش في الاقتصاد العراقي يرتبطان بفترات الإبطاء في تنفيذ النفقات الحكومية سواء كانت استثمارية او نفقات سنوية

أخرى، كما وتشير التنبؤات الى ان الناتج المحلي الإجمالي في الفصل الثاني من عام 2022 سيسجل تعافياً لتبلغ معدلات نموه ما نسبته (5.8%) أثر التعافي الحاصل في أسعار النفط العالمية ، الا إنه لن يعود الى مستويات نموه في الفصل الثاني من عام 2021 والتي سجلت نمواً بلغت نسبته (6.3%) مقارنة بالعام الذي سبقه، وذلك بسبب امتداد تأثير متغير (COVID-19 Delta) الجديد.

أما عن المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن ملاحظة الشكل(3)، فقد سجل نشاط النفط الخام نسبة مساهمة بلغت (55.6%) ليحتل المرتبة الأولى من قائمة الأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤكداً استمرار طبيعته الريعية، كما احتلت الأنشطة التوزيعية (تجارة الجملة والمفرد والنقل والاتصالات والخزن) المرتبتين الثانية والثالثة وبنسب (9.2%) و (9%) على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي، وسجل نشاط خدمات التنمية الاجتماعية الحكومية المرتبة الرابعة وبنسبة مساهمة بلغت (8.2%) ، أعقبها نشاط الزراعة والغابات والصيد بالمرتبة الخامسة ليسجل نسبة مساهمة بلغت (5.4%) من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت مساهمة بقية الأنشطة ما نسبته (12.6%).

أما عن نسب المساهمة الكلية حسب الأنشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية) للفصل الثاني/2021 والأهمية النسبية لكل منهما فقد شكل إجمالي الأنشطة السلعية بضمنها النفط ما نسبته (65.4%) من الناتج المحلي الإجمالي ليحتل النفط مرتبة الصدارة في الأنشطة السلعية وبنسبة (85%) ، وسجلت الأنشطة السلعية غير النفطية ما نسبته (9.8%) من الناتج المحلي الإجمالي ليحتل نشاط الزراعة والغابات مركز الصدارة وبنسبة (55.3%) من مجموع هذه الأنشطة، وشكلت الأنشطة التوزيعية ما نسبته (19.8%) من الناتج المحلي الإجمالي ليحتل نشاطي تجارة الجملة والمفرد والفنادق والنقل والاتصالات ما نسبته (46.6%) و (45.6%) على التوالي من مجموع الأنشطة التوزيعية، اما الأنشطة الخدمية التي شكلت نسبة مساهمة بلغت (14.8%) من الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل نشاطي التنمية الاجتماعية الحكومية وملكية دور السكن ما نسبته (55.4%) و (28.5%) على التوالي من مجموع الأنشطة الخدمية، مما يشير الى ان الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد سجل تحيزاً واضحاً نحو الأنشطة التوزيعية والخدمية على حساب الأنشطة السلعية غير النفطية والتي سجلت نسبة مساهمة اجمالية بلغت (9.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني انخفاض الإنتاج الوطني من الإنتاج السلعي الذي يفتح الباب على مصراعيه لتغطية الطلب المحلي من خلال السلع المستوردة، وكما في الشكل (4).



## - الناتج المحلي الإجمالي الاسمي Nominal GDP

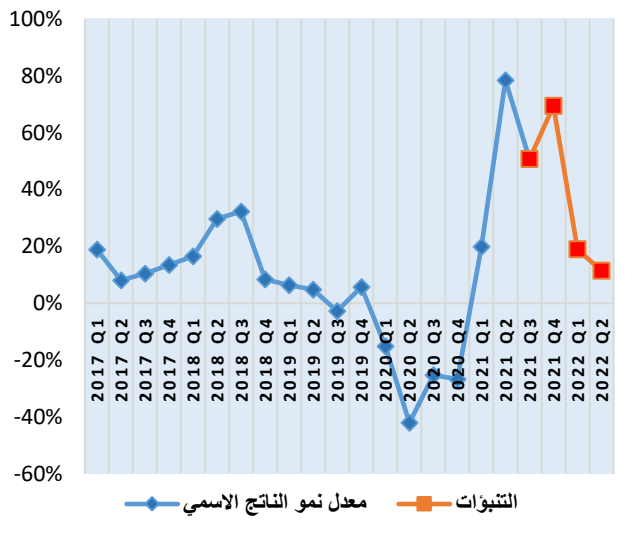
أثر الانتعاش الأخير في أسعار النفط العالمية وارتفاع حصص أوبك<sup>+</sup> الى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي للفصل الثاني من عام 2021 نمواً بلغت نسبته (79.1%) اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (72468.5) مليار دينار مقابل (40468.4) مليار دينار عراقي لذات الفصل من عام 2020، وذلك بسبب ارتفاع معدل سعر برميل النفط الخام للفصل الثاني/2021 الى (66.5) دولار للبرميل مقابل (23.4) دولار للبرميل للفصل الثاني 2020 ليحقق نشاط النفط الخام نمواً نسبته (267.3%) عن ذات الفصل من عام 2020، الذي شهد ظهور جائحة كورونا وتفشيها في كافة أنحاء العالم ومنها العراق وما نتج عنها من توقف جزئي في أغلب الأنشطة الاقتصادية والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، ولينسحب تأثير ذلك الانخفاض في الإيرادات النفطية على كافة الأنشطة الحكومية وعلى مستوى كافة القطاعات والمجالات الاقتصادية.

كما حقق الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نمواً نسبته (40%) بالمقارنة مع نهاية عام 2020 الذي شهد صدور قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار والذي دفع القطاعات الاقتصادية الى تسجيل معدلات نمو موجبة ملحوظة لتعويض النقص الحاصل في الاستيرادات عند اجراء مقارنة بين الفصل الثاني من عام 2021 والفصل الرابع 2020 حيث انخفضت الاستيرادات بنسبة (13.6%).

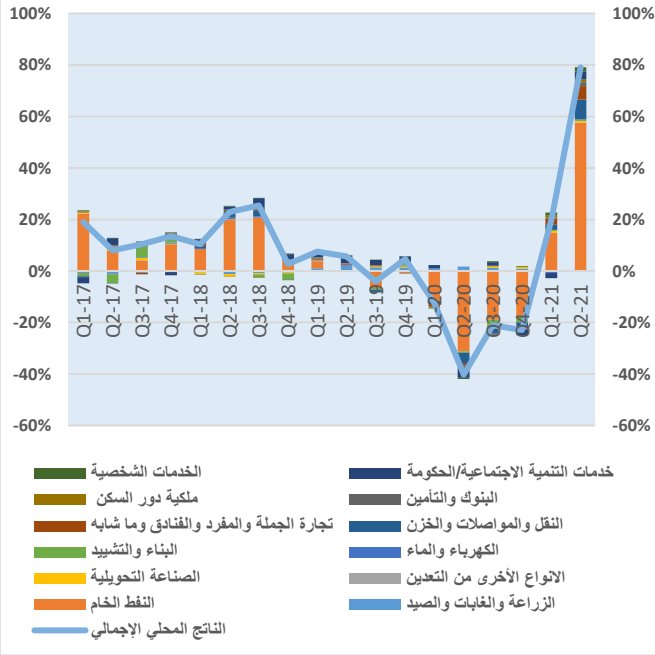
ويتوقع ان يسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق تحسناً كبيراً في الفصل الرابع من عام 2021 وبارتفاع تبلغ نسبته (69.4%) عن ذات الفصل من عام 2020 ليصل الى (88817.1) مليار دينار مقابل (52444.6) مليار دينار وهو ما يتوافق مع توقعات البنك الدولي باستمرار تعافي الاقتصاد العراقي تدريجياً في عام 2022 على خلفية ارتفاع أسعار النفط وحصص انتاج أوبك + التي من المقرر الغاؤها تدريجياً في عام 2022، إذ توقع بنك غولدمان ساكس ان سعر النفط الخام سيرتفع الى ما بين (90-100) دولار/ للبرميل مع نهاية عام 2021، وان الطلب على الوقود سيعود الى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19 والذي كان يبلغ (100) مليون برميل /يومياً بحلول العام المقبل مع تخلص الاقتصاد العالمي من تبعات الجائحة مستنداً الى طلب مكبوت وتقدم مستمر في حملات التطعيم للوقاية من كوفيد-19، الا ان طاقة التكرير الفائضة ستضغط على تلك التوقعات، اذ ان هناك الكثير من الطاقات التكريرية التي خرجت عن خطوط الإنتاج أثناء الجائحة.

كما وتشير التوقعات الى ان الناتج المحلي الإجمالي الاسمي سينخفض الى (81704.2) مليار دينار في نهاية الفصل الثاني من عام 2022، اي بمعدل نمو موجب متباطئ تبلغ نسبته (11.1%) عن ذات الفصل من عام 2021 بعد توقع استقرار الطلب العالمي على النفط الخام، وكما في الشكل (5).

شكل (5) تدبؤات معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي



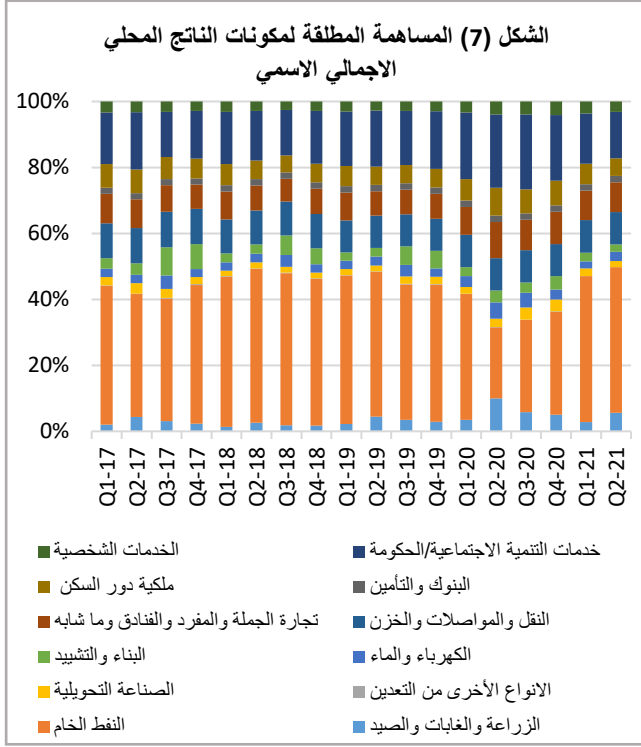
الشكل (6) مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بمعدلات النمو السنوي



ويلاحظ من الشكل (6) بأن نشاطي (النقل والاتصالات والبنوك والتأمين) و (تجارة الجملة والمفرد) قد سجلا نمواً بلغت نسبته (79.1%) و (47.3%) على التوالي عن الفصل المماثل من العام السابق، إذ ساهم الخروج من مرحلة الحظر الجزئي وتوسع حملات التطعيم في انتعاش هذه الأنشطة التوزيعية التي تعتبر من أهم أذرع الربط بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كما سجلت الأنشطة الخدمية التي تضم كلا من الخدمات الشخصية وخدمات التنمية الاجتماعية الحكومية نمواً بلغت نسبته (45.2%) و (13%) على التوالي عن ذات الفصل من عام 2020، كما ان ملكية دور السكن سجلت نمو سنوي بلغ (13%) وذلك لدور مبادرات البنك المركزي العراقي البارزة في توفير التمويل المناسب لمشروعات القطاع الخاص وبشروط ميسرة من أجل تشجيعها على الاستمرار والنمو بشكل يخدم مصالحها ويساهم في زيادة كفاءة هذه المشروعات ضماناً لتحقيق المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك لدعم سيولة قطاع الاسكان (صندوق الإسكان والمصرف العقاري) لإقراض المواطنين والموظفين الراغبين بشراء وحدات سكنية في عموم العراق بهدف التخفيف من آثار أزمة السكن التي يمر بها البلد. أما عن الأنشطة السلعية غير النفطية فقد ساهمت هي الأخرى في نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، إذ نمت الصناعة التحويلية بنسبة (27.4%) عن ذات الفصل من عام 2020، وحقق نشاط البناء والتشييد ولذات المدة نمواً ملحوظاً نسبته (12.1%) حيث تعتبر أشهر الصيف من بداية نيسان وحتى آب موسماً للبناء والإعمار، إذ انه على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الأولية كحديد التسليح وغيره من مواد البناء بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية بالتزامن مع تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الا ان حركة مبيعات المواد الأولية للبناء قد شهدت نمواً خلال هذا الفصل، وان رفد مبادرة البنك المركزي لقطاع الإسكان من خلال الترويج لترميم او اضافة بناء للدور السكنية القائمة او الشراء في المجمعات السكنية الاستثمارية بدون فوائد، أعطى هذا النشاط دوراً حيوياً في تحقيق النمو الاقتصادي كونه يضم عدداً كبيراً من الحرف الانشائية تعمل في ظل هذا النشاط، وسجل نشاط الكهرباء والماء نمواً نسبته (3.3%) كون الطلب على هذا النشاط يرتبط ارتباطاً مباشراً بحاجة المجمعات السكنية الاستثمارية، فضلاً عن زيادة استهلاك الماء والكهرباء مع ارتفاع درجات الحرارة إذ ازداد انتاج الطاقة الكهربائية المحلية بنسبة (9%) عن الفصل الثاني/2020، وازداد الطلب المحلي بنسبة (20%)، فيما ازدادت كمية الطاقة الكهربائية المستوردة من الخطوط الإيرانية الاربعة (سربيل زهاب خانقين، خرم شهر- خور الزبير، ميرساد-ديالى، كرخة-عمارة) ولذات الفترة بنسبة (6%). كما ارتفعت مساهمة نشاط الزراعة والصيد والغابات بنسبة (0.2%) نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بسبب نقص مياه الري والاعتماد على المنتجات المستوردة.

وأثبتت الدراسات العالمية ان صدمات أسعار السلع الأساسية من بينها أسعار النفط الخام من أهم التهديدات لنمو الاقتصاد الحقيقي للعالم، كما ان ارتفاع أسعار السلع الربعية أصبح مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالنمو الموجب للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، اذ يمكن ان يؤثر ارتفاع أسعار النفط الخام على التضخم داخل البلد من خلال ثلاث قنوات هي:

1. عبور تأثير أسعار الطاقة الدولية على أسعار الطاقة المحلية
  2. الإنفاق، أي زيادة الإنفاق الخاص أو الحكومي، مما يعكس نمواً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي الحكومي
  3. السيولة، أي تأثير تدفقات رأس المال القوية على تراكم احتياطي النقد الأجنبي والسيولة الزائدة في القطاع المصرفي.
- وإذا ما تم إجراء مقارنة سريعة لأسعار النفط الخام للفصل الثاني من عامي 2020 و 2021 والتي سجلت (66.5) دولار للبرميل مقابل (23.4) دولار للبرميل في الفصل الثاني/2020 ومع مراجعة سريعة لهيكل الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كما في الشكل (7) يلاحظ ان نشاط النفط الخام قد سجل في الفصل الثاني/2021 مساهمة كبيرة بلغت (44.2%) في مقابل (21.5%) لذات الفصل من عام 2020 على الرغم من انخفاض نسبة الإنتاج حسب اتفاقية منظمة أوبك + التي حددت الكميات المنتجة والمصدرة من النفط الخام لكل دولة من الدول الأعضاء، كما شهدت بقية الأنشطة الاقتصادية للفصل الثاني/2021 ارتفاعاً في نسب مساهمتها مقارنة بذات الفصل من العام السابق ، والذي يعزى الى قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار بنسبة (22.7%) والذي ساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار .



## ثانياً: قطاع الأسعار

### المؤشر العام لأسعار المستهلك

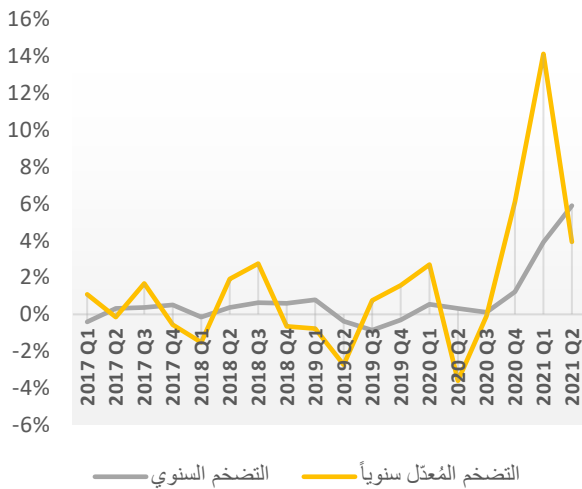
أدى تلاحق الأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلدان مع بداية القرن الواحد والعشرين الى زيادة الاهتمام بمؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس أسعار السلع الاستهلاكية، أي انه مؤشر لقياس أداء الاقتصاد الكلي عندما يتعلق الأمر بالتضخم أو الانكماش أو التخطيط لكيفية إنفاق الأموال أو توفيرها، ووفقاً لمكتب إحصاءات العمل فإن مؤشر أسعار المستهلكين هو مقياس لمتوسط التغيير بمرور الوقت في الأسعار التي يدفعها المستهلكون لسلة سوق من السلع الاستهلاكية والخدمات، ويستثنى من تلك السلة الأشياء غير الملموسة التي ينفق المستهلكون أموالهم عليها كخدمات التأمين على الحياة أو الاستثمارات، كما يفسر متوسط التغيير بمرور الوقت كيفية ارتفاع الأسعار أو انخفاضها خلال فترة زمنية محددة، بمعنى آخر فهو يشير الى تكلفة المعيشة للمستهلك العادي، أي كطريقة لتعديل مدفوعات الدخل لمجموعات معينة من الأشخاص، وذلك لأن مؤشر أسعار المستهلك يشير إلى تغيرات الأسعار - صعوداً وهبوطاً - بالنسبة للمستهلك العادي، ويعرف الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، خلال فترة زمنية معينة دون تغير في خواص او مواصفات السلع والخدمات الاستهلاكية بالتضخم .

وقد سجل معدل التضخم للفصل الثاني/2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (5.7%) عن ذات الفصل من عام 2020 نتيجة قيام البنك المركزي في نهاية عام 2020 بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار بنسبة (22.7%) والتي ساهمت بدورها بارتفاع مستوى التضخم بشكل تدريجي وسريع، وبالتالي تضرر المستهلك بسبب انعكاس فروقات أسعار الصرف وزيادة تكاليف الاستيرادات التي يتحمل عبئها المستهلك النهائي.

ويلاحظ من الشكل (8) بأن التضخم العام ارتفع في الفصل الثاني/2021 بنسبة (6%) مقابل (0.3%) للفصل المماثل من العام السابق، كما سجل معدل التضخم سنوياً والذي يعد الأكثر تأثيراً بالعوامل الموسمية للفصل ذاته من عام 2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (3.9%).

ان اعتماد العراق في تغطية احتياجاته من السلع والخدمات على العالم الخارجي، من شأنه ان يبقي الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الحاصلة في الاقتصادات العالمية سواء كانت تلك التقلبات سلباً أو ايجاباً، فضلاً عن أثر تغير قيمة السلع والخدمات المستوردة وخاصة في ظل تراجع القوة الشرائية للدينار العراقي، وبالتالي فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار في العراق للفصل الثاني/2021 هو نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار العالمي مقارنة بذات الفصل من العام السابق نتيجة ارتفاع التضخم المستورد، حيث سجلت منظمة فاو في عام 2021 ارتفاعاً في أسعار الغذاء العالمية بلغت نسبته (32%) بسبب ما تشهده أسعار الطاقة من ارتفاعات متتالية والتي انعكست على مستلزمات إنتاج الغذاء ونقله وتوزيعه على مستوى العالم، فضلاً عن ارتفاع أسعار الشحن بنحو خمسة اضعاف مقارنة بما كانت عليه قبل الجائحة بسبب ما يعترى خطوط النقل والإمداد من تعثر وبطء منذ بدء أزمة كورونا، وبالتالي ستكون الدول النامية وخاصة

الشكل (8) معدل التضخم السنوي والتضخم المعدل سنوياً



### إطار 2: النمو المعدل سنوياً Annualized Rate

هو معدل النمو لفترة زمنية اقل من سنة ولكن يتم احتسابه كما لو كان معدل لسنة كاملة، وبهذه الطريقة يتم تعديل معدلات النمو لتعكس المقدار الذي كان من الممكن ان يتغير فيه المتغير الاقتصادي على مدار العام اذا استمر في النمو بالمعدل المحدد والنتيجة هي نسبة التغير التي يمكن مقارنتها بسهولة مع البيانات السنوية الاخرى.

$$G_m = \left[ \left( \frac{X_m}{X_{m-1}} \right)^{12} - 1 \right] * 100$$

ملاحظة: للبيانات الفصلية يتم استخدام 4 بدلاً من 12.

حيث  $X_m$  ،  $X_{m-1}$  هي قيم المتغير الاقتصادي في الشهر  $m$  و  $m - 1$  على التوالي، و  $G_m$  تمثل النمو المعدل سنوياً.

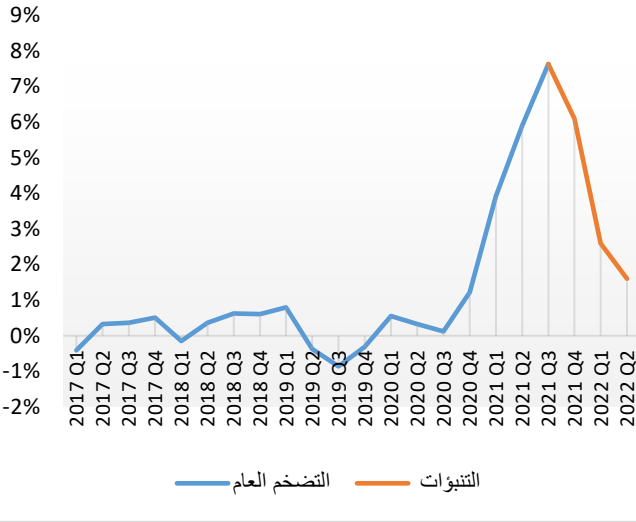
العراق الذي يعتمد في تحقيق أمنه الغذائي على الاستيراد من أكثر الدول تأثراً بارتفاع المستوى العام للأسعار عالمياً.

وتشير تنبؤات التضخم العام لعام 2021، كما في الشكل (9)، الى انه سيسجل ارتفاعاً ملحوظاً ليبلغ أعلى مستوياته في الفصل الثالث/2021 وبنسبة (7.6%) بذات الفصل من عام 2020 ثم ليسجل انخفاضات متتالية تصل في الربع الرابع من ذات العام الى (6.1%) وليقترب في الفصل الاول من عام 2022 من المعدلات الطبيعية مسجلاً (2.6%) عن ذات الفصل من عام 2021، ثم لينخفض أكثر في الفصل الثاني من عام 2022 مسجلاً (1.6%) عن ذات الفصل من عام 2021 وبنسبة اختلاف بسيطة عن الفصل الرابع من عام 2020 الذي سجل فيه (1.2%) اي ما قبل قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية، مما يعني ان السوق العراقية قد امتصت صدمة قرار تخفيض قيمة العملة والعودة بالأسعار الى مستوياتها الطبيعية.

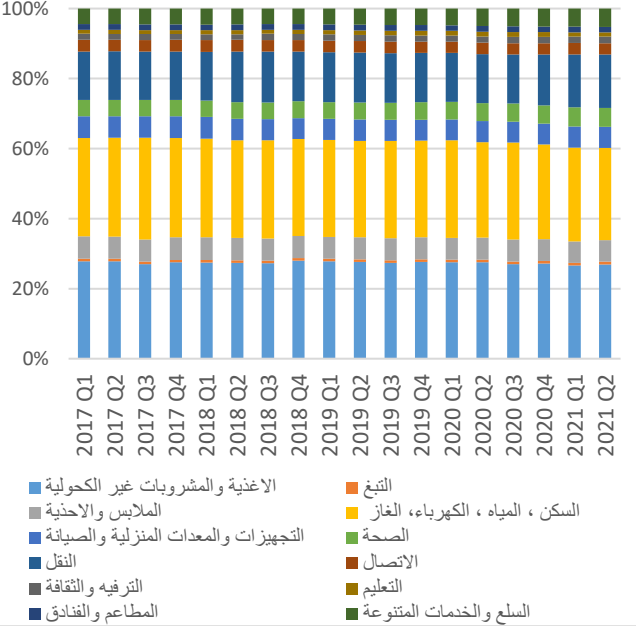
يلاحظ من الشكل (10) ان الأهمية النسبية لمكونات الرقم القياسي الرئيسية (الأغذية والمشروبات غير الكحولية) و (السكن، المياه، الكهرباء والغاز) قد سجلت نسب مساهمة بلغت (26.9%) و (26.3%) من الرقم القياسي على التوالي ولتشكل أكثر من (50%) من سلة المستهلك الانفاقية، إذ أصبح الطلب على هذين المكونين عالي نتيجة ضغوط أسعار الغذاء عالمياً التي سجلت أثناء الجائحة قفزة عالمية بلغت نسبتها (40%)، وهو تحد قاس للبلدان النامية ومنها العراق حيث تمثل هذه المشتريات نسبة كبيرة من انفاقه الاستهلاكي والتي تبقى نسبة التضخم في العراق مرتفعة نتيجة اعتماده على السلع المستوردة من الخارج، فضلاً عن الأنشطة الأخرى المتعلقة بذلك والتي قد تشمل الارتفاع الكبير في تكاليف المساكن ونقص امدادات المياه والكهرباء التي يزداد الطلب عليها في فصل الصيف، فيما ساهمت مجموعة النقل بنسبة (15.2%) من انفاق المستهلك وذلك نتيجة قيام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث كلف تشغيل السيارات الإنتاجية في القطاع الخاص وبيانات نشاط نقل البضائع بواسطة شاحنات أجهزة الدولة والقطاعين العام والمختلط ونشاط البريد والبرق والهاتف ومقاهي الإنترنت، كما سجلت مجاميع (الملابس والأحذية، التجهيزات والمعدات المنزلية، الصحة والسلع والخدمات المتنوعة) نسب مساهمة بلغت (6.2%)، (6%)، (5.5%)، (5.2%) على التوالي، إذ ترتبط أسعار هذه المجاميع بالتضخم الحاصل في أسعار السلع المستوردة التي لا تقتصر على السلع الغذائية وانما تمتد الى كافة احتياجات المستهلك.

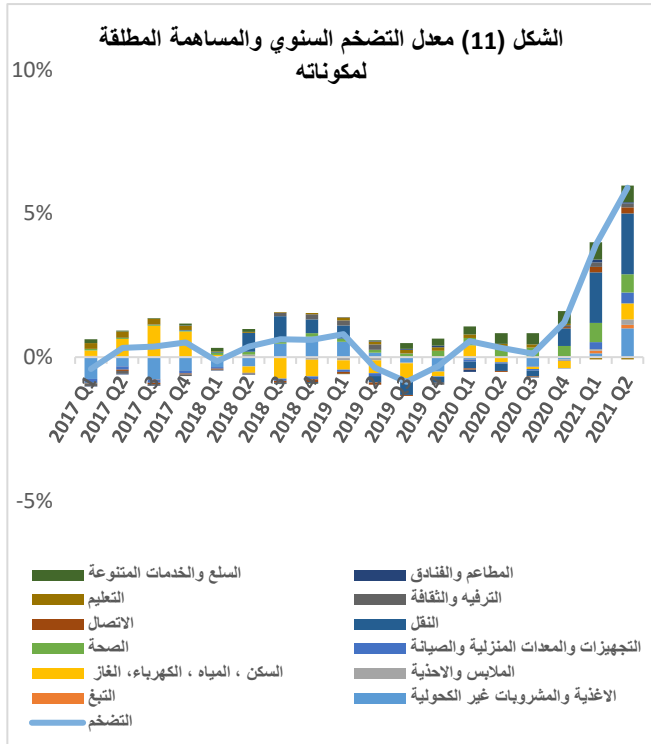
إن قرار البنك المركزي العراقي الخاص بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل دولار بنسبة (22.7%) والصادر في نهاية عام 2020 ترك حالة من عدم اليقين في الشارع بثبات سعر الصرف الجديد، وقد انتهت هذه الحالة مع بداية الفصل الثاني/2021 بسبب إقرار الموازنة العامة للدولة وفق سعر الصرف الجديد مما أعطى الضوء الأخضر لعودة الأنشطة الاقتصادية، إذ يعزى ارتفاع المستوى العام للأسعار لهذا الفصل عن ذات الفصل من عام 2020 الى ارتفاع اسعار مجموعة النقل التي تعتبر حلقة الوصل بين كافة الأنشطة الاقتصادية بنسبة (15.1%) وذلك بسبب ارتفاع أسعار السيارات وأدواتها الاحتياطية المستوردة، كما سجلت أسعار مجاميع (الأغذية

الشكل (9) تنبؤات التضخم العام



الشكل (10) المساهمة النسبية لمكونات الرقم القياسي لاسعار المستهلك

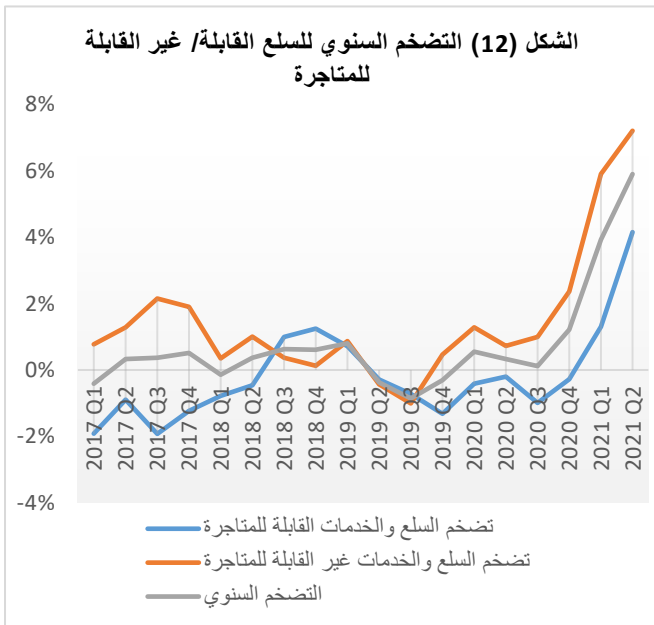




والمشروبات غير الكحولية ارتفعا بلغت نسبته (3.6%) بسبب ارتفاع أسعار الأغذية عالمياً فضلاً عن ارتفاع تكاليف شحنها والتي يتحملها المستهلك، كما وارتفعت مجموعة الصحة بنسبة (12.3%) بسبب ارتفاع أسعار المستلزمات الصحية المستوردة من أدوية ومستلزمات وقاية ضد دلتا- كوفيد ، وسجلت مجموعة التبغ ارتفاعا بنسبة (16.9%) بسبب تضمين الموازنة العامة للدولة لعام 2021 ضرائب على التبغ والسجائر بنسبة (100%) وعلى المشروبات الكحولية بنسبة (200%)، في حين سجلت مجاميع (السلع والخدمات المتنوعة، الترفيه والثقافة، الاتصالات و السكن والمياه والكهرباء والغاز، والملابس والأحذية) ارتفاعا بلغت نسبته (11.8%) و (7.8%)، ( 6.6%)، (6.3%)، (3%) على التوالي عن ذات الفصل من عام 2020، بسبب ارتفاع قيمتها الاستيرادية أثر قرار تغيير قيمة العملة المحلية وارتفعت أسعار مجاميع (المطاعم) و(السكن والماء والكهرباء) بنسبة (2.3%) و (2%) على التوالي من ذات الفصل من العام السابق، بسبب ارتفاع الطلب على خدمات توصيل الوجبات السريعة من المطاعم، فضلا عن ارتفاع أسعار ايجار المنازل بسبب النزوح من الريف الى المدن التي تضم فرصاً للعمل الهامشي أكثر من القرى والنواحي، كما في الشكل (11).

فيما سجلت مجموعة التعليم وذات المدة انخفاضاً بلغت نسبته (5.6%) بسبب استمرار نظام التعليم في العراق عبر منصات التواصل ومواقع التعليم عن بعد والتي بلغت انخفاضاً في أنشطتها مع نهاية العام الدراسي في نهاية النصف الأول من العام. تختلف أسعار السلع الاستهلاكية اختلافاً كبيراً بين البلدان، وتفاوتت بشكل كبير بين أي بلدين بمرور الوقت، حيث تُعرّف أسعار السلع النسبية مقارنة بين البلدان على أنها أسعار صرف حقيقية، كما تعزى التحركات المستمرة في أسعار الصرف الحقيقية بمرور الوقت وعبر البلدان إلى الفروق بين البلدان في إنتاجية العمل الكلي القطاعي، حيث تميل الاسعار في قطاعات السلع القابلة للمتاجرة الدولية التي ترتبط بسعر الصرف إلى أن تكون متساوية عبر البلدان والتي بدورها تؤدي إلى زيادة تكاليف المدخلات المحلية وهذه الأخيرة ترفع بدورها أسعار السلع غير القابلة للمتاجرة الدولية كالخدمات وغيرها.

وقد أظهرت سلة أسعار المستهلك في العراق عند تقسيمها الى سلع قابلة للمتاجرة الدولية و سلع غير قابلة للمتاجرة الدولية ان تضخم السلع القابلة للمتاجرة الدولية قد تحول في الفصل الثاني من عام/2021 الى معدلات موجبة بلغت نسبتها (4.15%) بعد ان سجلت معدلات سالبة بلغت (0.2%) لذات الفصل من العام السابق تحت ضغوط التخفيض الحاصل في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، لينعكس تأثير التضخم في هذه السلع الى أنشطة السلع غير القابلة للمتاجرة الدولية المتمثلة بالخدمات المحلية لتسجل لهذا الفصل معدلات تضخم موجبة بلغت نسبتها (7.2%) عن ذات الفصل من العام السابق، وكما في الشكل (12)، اذ سيؤدي ارتفاع الأسعار في قطاع السلع القابلة للمتاجرة الدولية الى زيادة الأجور في كل من السلع القابلة للمتاجرة ومكونات السلع غير القابلة للمتاجرة في الاقتصاد ، وسيستهلك الناس المزيد من السلع والخدمات مع زيادة أجورهم ، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يعرف بأثر (بالاسا سامويلسون).



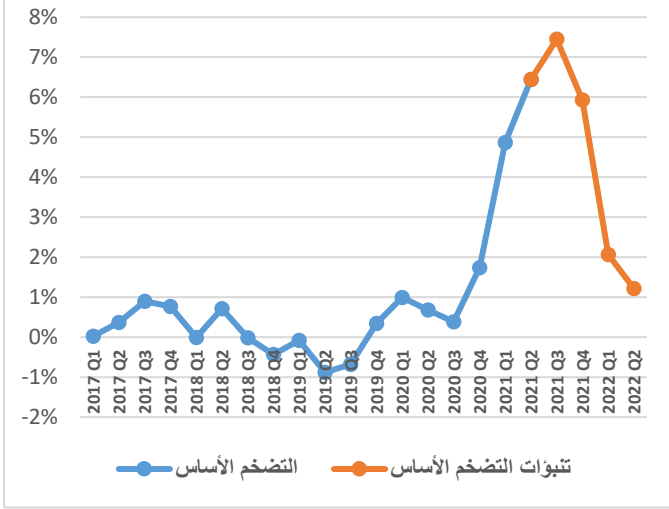
## التضخم الأساسي Core Inflation

يعرف التضخم الأساسي بأنه التغيير في تكاليف السلع والخدمات إلا أنه يستبعد قطاع الطاقة وبعض المواد الغذائية التي تكون أسعارها أكثر تقلباً، حيث يعتبر هذان العنصران من العناصر الأساسية الضرورية، وأن الطلب عليها لا يتغير كثيراً حتى مع ارتفاع الأسعار، إذ يتم تداولهما في البورصات ويقوم المضاربون بشرائها وبيعها بما في ذلك القمح والذرة، وتؤدي هذه المضاربات على سلع الطاقة والغذاء إلى تقلب أسعارها، مما يتسبب في تقلبات حادة في أرقام التضخم، لذا يعد التضخم الأساسي الذي يستبعد صدمات العرض قصيرة الأجل والتي يتم تصحيحها بعد عودة السوق إلى حالة التوازن بأنه مؤشر على التضخم الأساسي طويل الأجل والذي يجعل السياسة النقدية تحدد المكونات الرئيسية للتضخم لوضع الحلول الناجعة لها.

ويلاحظ من الشكل (13) بأن التضخم الأساسي سجل في الفصل الثاني/ 2021 مستويات غير مسبوقه بلغت (6.45%) بعد أن سجل في الفصل الأول/ 2021 نسبة (4.9%) وجاء هذا الارتفاع مؤيداً بزيادة الطلب على العملة الأجنبية والارتفاع الحاصل في نسبة الاستيرادات نتيجة بدء الشارع العراقي التيقن من ثبات قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار عند (1450) دينار لكل دولار وعدم الرجوع إلى السعر السابق.

وتشير التنبؤات إلى أن التضخم الأساسي سيسجل ارتفاعاً تبلغ نسبته (7.4%) للفصل الثالث من عام 2021 ليبلغ ذروته في هذا الفصل من العام، اثر استمرار صدمة تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، ثم ليسجل في الفصل الرابع من ذات العام انخفاضاً تبلغ نسبته (5.9%) عن ذات الفصل من العام السابق، ليستمر في الانخفاض ويسجل في الفصل الثاني من عام 2022 ذات مستوياته للفصل الرابع/ 2020 وبنسبة (1.2%) أي فترة ما قبل قرار تخفيض قيمة العملة العراقية مقابل الدولار.

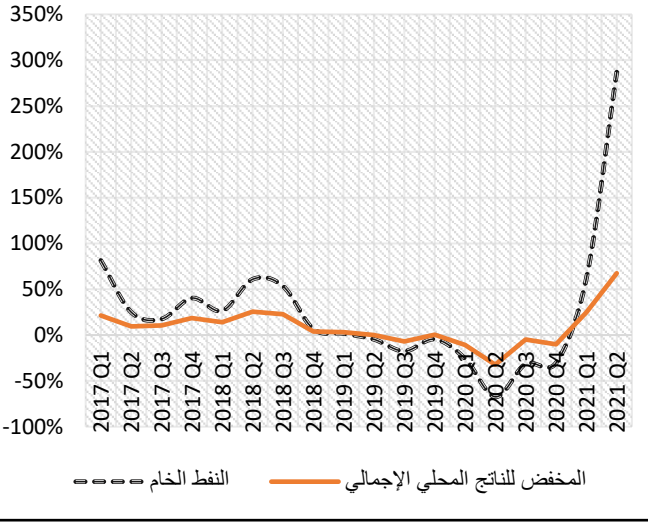
الشكل (13) تنبؤات التضخم الاساس



## المخفض الضمني للناتج GDP Deflator

تستخدم الحكومات كلاً من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي كمقاييس لتحليل النمو الاقتصادي والقوة الشرائية بمرور الوقت، حيث يتم ذلك باستخدام معامل انكماش سعر الناتج المحلي الإجمالي (ويسمى أيضاً معامل انكماش السعر الضمني)، والذي يقيس التغيرات في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد في سنة معينة بالأسعار الجارية إلى تلك السلع والخدمات بالأسعار التي كانت سائدة خلال سنة الأساس (أي بالأسعار الثابتة)، ويسمح هذا المعامل بامتصاص التغيرات في أنماط الاستهلاك أو الاستثمار في الاقتصاد، وغالباً ما تكون اتجاهات معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي مماثلة لاتجاهات مؤشر أسعار المستهلكين.

الشكل (14) معدل النمو السنوي للمخفض الضمني للنتائج المحلي الاجمالي، والنفط الخام %



يلاحظ من الشكل (14) بأن المخفض الضمني للنتائج المحلي الاجمالي قد بدأ بالارتفاع منذ الفصل الاول/2021 ليبلغ ذروته في الفصل الثاني/2021 وبنسبة ارتفاع بلغت (67.4%) عن ذات الفصل من عام 2020، مواكباً للارتفاع الحاصل في المستوى العام للأسعار، وتشير تنبؤات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والاسمي الى ان معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي سيعاود الانخفاض ليصل في الفصل الرابع/2021 نسبة (41.8%) عن ذات الفصل من عام 2020، ثم يستمر هذا الانخفاض ليسجل في الفصل الثاني/2022 نمواً تبلغ نسبته (4.5%)، وهي ذات النسبة المتحققة في الفصل الرابع/2018، حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي الجاري والذي يشكل النفط الخام المكون الرئيس فيه نسبة نمو بلغت (79.1%) نتيجة تحسن سعر برميل النفط بنسبة (184.6%) عن ذات الفصل من العام السابق، مما يعني ان معدل المخفض الضمني يسير جنباً الى جنب مع الناتج المحلي الجاري الذي تتحكم به أسعار النفط العالمية.

### ثالثاً: القطاع النقدي Monetary Sectors

إزاء تعثر السياسة المالية في الكثير من مفاصلها وما رافقها من ضعف أداء القطاع الحقيقي وتدني نموه الذي أسهم في توليد ضغوط تضخمية مدفوعة بالطلب المتزايد، فقد أخذت السياسة النقدية في العراق على عاتقها مسألة التصدي للظواهر المخلة لاستقرار المستوى العام للأسعار، مع اعتماد سياسة سعر الصرف مثبتاً إسمياً Nominal Anchor كهدف وسيط لاحتواء التوقعات التضخمية للجمهور من خلال خفض سرعة تداول النقود وزيادة الطلب عليها لتعزيز جاذبية الاحتفاظ بالدينار العراقي، فضلاً عن تعزيز مسار الشمول المالي من خلال تطوير الأداء المؤسساتي الذي يسهم في إيصال الخدمات المالية والمصرفية لكافة شرائح المجتمع، بالتراشق مع البرامج التمويلية لدعم النشاط الحقيقي والتصدي إلى مظاهر الركود الاقتصادي في الاقتصاد العراقي.

#### العملة المصدرة للتداول Currency in Circulation

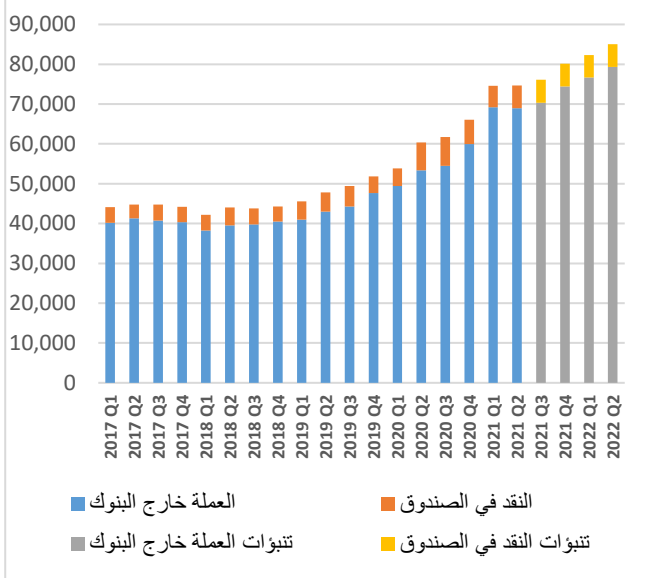
وتشتمل العملة المصدرة على الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي والتي تحتفظ بها المصارف التجارية في خزائنها مع تلك التي يحتفظ بها الافراد خارج الجهاز المصرفي، لذا يتم احتسابها من خلال المعادلة الآتية:

**العملة المصدرة = العملة خارج البنوك + النقد في الصندوق**

بدأت العملة المصدرة للتداول في العراق بعد ازمة داعش بتسجيل معدلات نمو متزايدة بعد ان سجلت في الفترة التي سبقتها تذبذباً نتيجة انخفاض النقد في خزائن المصارف التجارية، ويعزى ذلك الى الزيادة الحاصلة بالطلب على النقود المحلية والاجنبية نتيجة زيادة الانفاق الجاري والاستثماري، وهذه الزيادة في الانفاق تنعكس على حركة الأموال الداخلة والخارجة من خزائن البنك المركزي على مدى ساعات يوم العمل فالداخل الى البنك المركزي يطرح من العملة المصدرة والخارج يضاف عليها أي ان الإضافة الى العملة المصدرة هي صافي الطلب الإضافي عليها من الحكومة والمصارف، حيث سجلت العملة المصدرة في العراق منذ الفصل الرابع من عام 2018 معدلات نمو متزايدة نتيجة زيادة الطلب على العملة خارج البنوك، كما سجلت العملة المصدرة للفصل الثاني/2021 نمواً بلغت نسبته (23.6%) لتصل الى (74648) مليار دينار مقابل (60397) مليار دينار للفصل الثاني/2020 نتيجة الزيادة الحاصلة في نفقات الحكومة الفعلية بنسبة (172%) بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية والتي أدت الى زيادة إيرادات العراق الكلية، وهذا التفاعل بين النمو الحاصل في العملة المصدرة والنفقات العامة يعكس المزيد من الهيمنة المالية على العملة المصدرة وأثارها التوسعية على سرعة تداول النقود والتي لا يقابلها نمو في المؤشرات الحقيقية غير النفطية، فضلاً عن ارتفاع عمليات التعقيم التي يقوم بها البنك المركزي للسيطرة على مناسيب السيولة المحلية باستدامة عمليات تعقيم فائض السيولة المحلية عبر نافذة العملة الأجنبية التي تقوم بشراء الدولار من وزارة المالية وإعادة ضخ جزء منه لتمويل متطلبات العملة الأجنبية لأغراض تمويل التجارة الدولية (الاستيرادات).

أما عن تطور مكونات العملة المصدرة للفصل الثاني/2021، فقد سجلت العملة خارج البنوك نمواً بلغت نسبته (29.2%) والتي تشكل

شكل (15) تنبؤات مكونات العملة المصدرة



نسبة (92.3%) من إجمالي العملة المصدرة، فيما أنخفض النقد في صندوق المصارف التجارية بنسبة (18.8%) والذي يشكل نسبة (7.7%) من إجمالي العملة المصدرة.

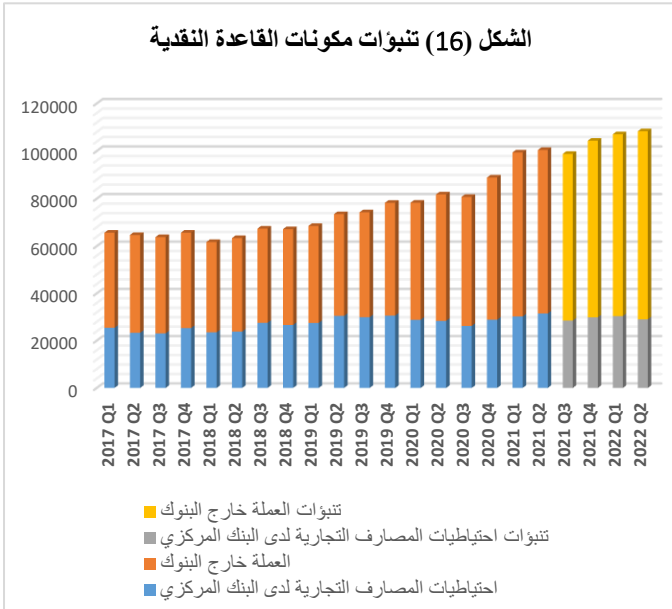
وتشير التنبؤات الى ان العملة خارج البنوك ستسجل للفصلين الثالث والرابع من عام 2021 ارتفاعاً نسبته (29.1%) و(24.1%) على التوالي عن ذات المدة من عام 2020، وتسجل نمواً نسبته (15.1%) للفصل الثاني 2022 عن ذات الفصل من عام 2021، فيما سيسجل النقد في الصندوق لذات الفصلين من عام 2021 تراجعاً تبلغ نسبته (20.8%) و (6%) على التوالي ثم يعود ليسجل معدلات نمو طفيفة في الفصل الثاني/2022 تبلغ نسبتها (0.3%) وبذلك ستكون العملة المصدرة قد سجلت في النصف الأول من عام 2022 نمواً تبلغ نسبته (13.9%) عن منتصف عام 2021 لتصل الى (85034) مليار دينار مقابل (64648) مليار دينار لمنتصف عام 2021، وكما في الشكل (15).

### القاعدة النقدية Monetary Base

بحكم التطور المؤسسي الذي تم في القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة تم إطلاق مصطلح النقود فائقة القوة High Powered Money على الأساس النقدي الذي يعتبر مطلوبات للجمهور والمصارف على البنك المركزي، ويتكون الأساس النقدي من العملة خارج البنوك واحتياطيات المصارف التي تضم مكوناتها هما ودائع تحفظ بها المصارف في البنك المركزي، وعملة لديها لمواجهة طلبات زبائنها، والذي يمثل جانب المطلوبات في ميزانية البنك المركزي ويقابله في جانب الموجودات كل من صافي الائتمان المحلي للبنك المركزي على الحكومة والمصارف، وصافي الموجودات الأجنبية.

يلاحظ من الشكل (16) بأن القاعدة النقدية قد سجلت في الفصل الثاني/2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (22.9%) لتصل الى (100449) مليار دينار مقابل (81744) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق، ويعزى هذا الارتفاع الى نمو العملة خارج البنوك التي شكلت نسبة (68.6%) من إجمالي القاعدة النقدية بنسبة (29.2%) عن ذات الفصل من عام 2020، فضلاً عن ارتفاع احتياطيات المصارف التي تشكل نسبة (31.4%) من إجمالي القاعدة النقدية وبنسبة (11%) عن ذات الفصل من العام السابق، ويعزى ذلك الى ازدياد سرعة تداول النقود من مرة واحدة في النصف الأول/2020 الى (3) مرات في النصف الأول من عام 2021، مما يعني ان الاقتصاد العراقي يعاني من ضغوط تضخمية نتيجة تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار بنسبة (22.7%).

الشكل (16) تنبؤات مكونات القاعدة النقدية



وتشير التنبؤات الى ان القاعدة النقدية ستشهد للفصلين الثالث والرابع معدلات نمو مستمرة تبلغ نسبتها (33.6%) و (29.1%) على التوالي عن ذات المدة من عام 2020، حيث من المتوقع ان تبلغ القاعدة النقدية في نهاية عام 2021 (114693) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي تبلغ نسبته (28.2%)، ثم لتستمر القاعدة النقدية بالتزايد لتبلغ في الفصل الثاني/2022 (122844) مليار دينار مسجلة نسبة نمو تبلغ (22.3%) عن ذات الفصل من عام 2021، وذلك لتحقيق العملة خارج البنوك نسبة نمو تبلغ (15%)، فضلاً عن زيادة نمو احتياطات المصارف بنسبة (38%)، ويعزى هذا الانخفاض في نمو القاعدة النقدية الى امتصاص السوق العراقي صدمة تخفيض سعر الصرف وعودة التوازن الى سوق الأسعار الذي بدوره سيدفع سرعة تداول النقد الى الانخفاض الى (1.2) مرة، فضلاً عن عمليات التعقيم التي يقوم بها البنك المركزي التي شهدت منذ بدء عام 2021 نمواً في صافي مشترياته من العملة الأجنبية إذ سجلت مشتريات البنك المركزي للفصل الأول/2021 نمواً بلغت نسبته (11.9%) عن الفصل الرابع من عام 2020، وسجلت للفصل الثاني/2021 نمواً بلغت نسبته (44.7%) عن الفصل الرابع من عام 2020.

#### عرض النقد الضيق Money Supply M1

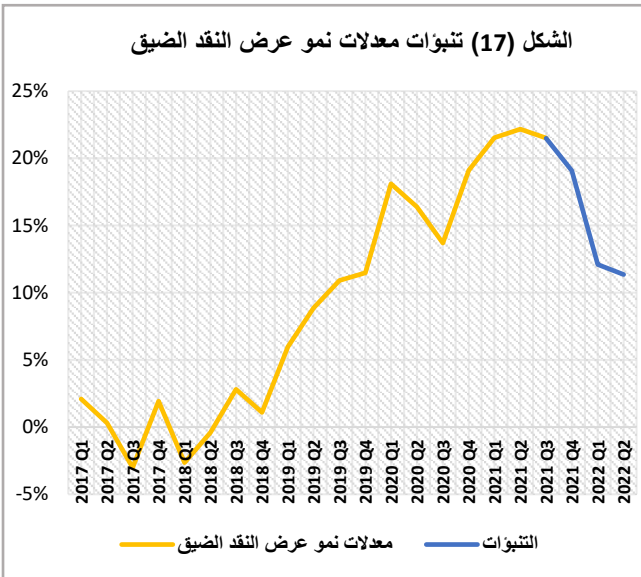
تمثل النقود بالمعنى الضيق العملة خارج البنوك والودائع الجارية للمستهلكين ومؤسسات الاعمال والتي تتصف بالسيولة التامة لإنجاز المعاملات والإيفاء بالالتزامات، ويتصف هذا النوع من النقود بالسيولة الأنية كوسيط للمبادلات وللإيفاء بالديون، حيث تعد الودائع الجارية بأنها ودائع تحت الطلب يستعيدها المودع كعملة أو بالشيكات أو ترتيبات السحب أو التحويل لحسابه أو لطرف آخر لذا لا تدفع المصارف عادة فوائد عنها للمودعين أو تكون فوائدها واطئة الكلفة، ويتم احتساب عرض النقد الضيق في العراق حسب المعادلة الآتية:

عرض النقد الضيق M1 = العملة خارج البنوك + الودائع الجارية

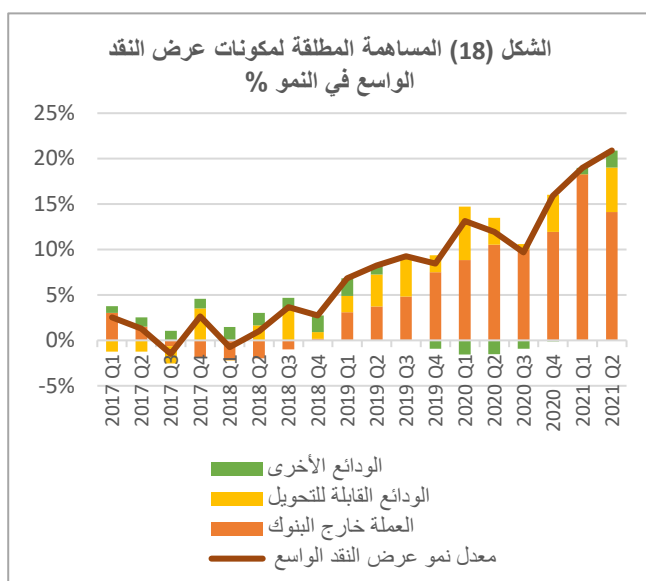
سجل عرض النقد الضيق للفصل الثاني/2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (22.2%) ليصل الى (115424) مليار دينار مقابل (94476) مليار دينار للفصل المماثل من العام السابق، ويلاحظ من الشكل (17) بأن عرض النقد قد بدأ ومنذ الفصل الأول/2020 بتسجيل معدلات نمو ملحوظة، وذلك للارتفاع المستمر بمكوناته، إذ سجلت العملة خارج البنوك والتي تشكل نسبة (59.7%) من مجموع عرض النقد الضيق للفصل الثاني/2021 نمواً بلغت نسبته (29.2%) عن ذات الفصل من عام 2020 فيما سجلت الودائع الجارية والتي تشكل ما نسبته (40.3%) نسبة نمو بلغت (13.1%) لذات الفصل .

وتشير التنبؤات الى ان عرض النقد الضيق سيواصل الارتفاع ليبلغ في نهاية عام 2021 (123085) مليار دينار مقابل (103354) مليار دينار في نهاية العام السابق مسجلاً نمواً نسبته (19.1%)، وليبلغ (128529) مليار دينار في الفصل الثاني/2022 مقابل (115424) مليار دينار لذات الفصل من عام 2021 مسجلاً نمواً نسبته (11.4%).

الشكل (17) تنبؤات معدلات نمو عرض النقد الضيق



## عرض النقد الواسع M2

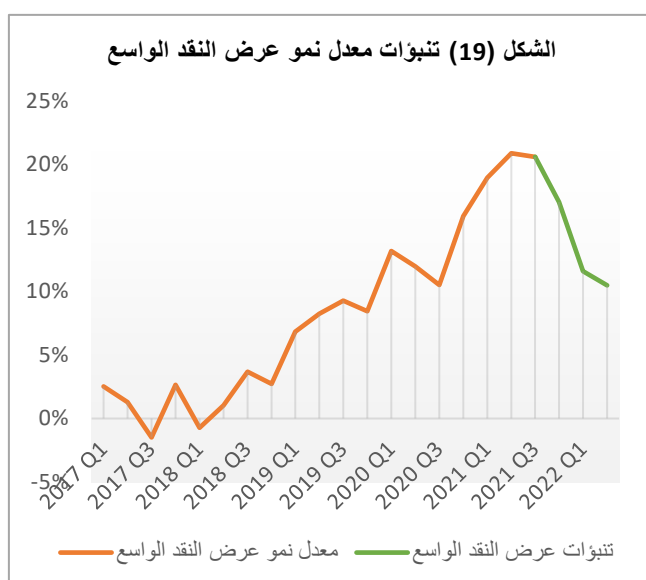


ويشمل عرض النقد بالمعنى الواسع كلاً من عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) مضافاً إليه الودائع لأجل والودائع الثابتة وودائع صناديق البريد. وقد سجل عرض النقد الواسع للفصل الثاني/2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (20.9%) عن الفصل المماثل من عام 2020 ليصل الى (133263) مليار دينار مقابل (110254) مليار دينار لذات الفصل من عام 2020، الشكل (18).

وتعزى الزيادة الحاصلة في معدل نمو عرض النقد الواسع بالدرجة الأساس الى الارتفاع الحاصل في عرض النقد الضيق الذي شكل نسبة (86.6%) من إجمالي عرض النقد الواسع التي جاءت كاستجابة لارتفاع المستوى العام للأسعار، أما جانب المطلوبات غير النقدية الذي يشمل كلا من ودائع التوفير والودائع الثابتة والبريد، والتي شكلت نسبة (13.4%) من إجمالي عرض النقد الواسع، فقد حققت نمواً سنوياً بلغت نسبته (13.1%) مما يعني عدم فاعلية أداة سعر الفائدة بالسيطرة على عرض النقد بسبب مساهمة هذا النوع من الودائع فيه.

وتشير التنبؤات كما في الشكل (19) الى ان عرض النقد الواسع سيستمر بتسجيل معدلات نمو موجبة ليبلغ في نهاية عام 2021 (140332) مليار دينار أي بنسبة نمو تبلغ (17%) عن نهاية العام السابق، ثم ليصل في نهاية الفصل الثاني/2022 الى (147222) مليار دينار مسجلاً نمواً تبلغ نسبته (10.5%) عن ذات الفصل من عام 2021، وهذا الانخفاض المتوقع في عرض النقد هو نتيجة لاستقرار المستوى العام للأسعار في عام 2022 بسبب امتصاص السوق لصدمة تخفيض سعر صرف العملة المحلية وانخفاض سرعة تداول النقود.

## أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي



واصل البنك المركزي سياساته غير التقليدية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي في ظل تبعات الازمات الاقتصادية العالمية لعام 2020 المتمثلة بأزمة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط العالمية والتي ألفت بضلالها على عام 2021 وبما يتيح نظام اقتصادي متين قادر على العمل بشكل طبيعي يدعم النهوض والارتقاء بواقع الاقتصاد وبالتالي الوصول الى الوضع الاقتصادي المطلوب، فضلاً عن سياسته التقليدية في الحفاظ على سياسة سعر صرف فاعلة، إذ وضعت الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في عام 2020 السياسة النقدية أمام تحدي اختيار سعر صرف يناسب الاقتصاد المحلي الى جانب استخدامه لتعويض النقص في الأدوات الاعتيادية للسياسة النقدية (إيقاف العمل بالنوافذ الاستثمارية وجميع المنتجات الدولارية من ودائع وحوالات وشهادات إسلامية اعتباراً من حزيران/2020) من خلال سياسة التعقيم لأثر الإنفاق الحكومي على عرض النقد، اي تعقيم شراء البنك المركزي للعملة الأجنبية من الحكومة والذي يتخذ ثلاثة أشكال (احتياطات إلزامية للمصارف لدى البنك المركزي، وبيع العملة للقطاع الخاص لسحب جزء من السيولة التي نتجت من مبادلة الحكومة للعملة الأجنبية بالدينار، وعرض

حوالاته على المصارف في مزاد) وذلك للحد من التزايد المفرط في عرض النقد من خلال القاعدة النقدية التي تتشكل من الائتمان النقدي والاحتياطيات الدولية.

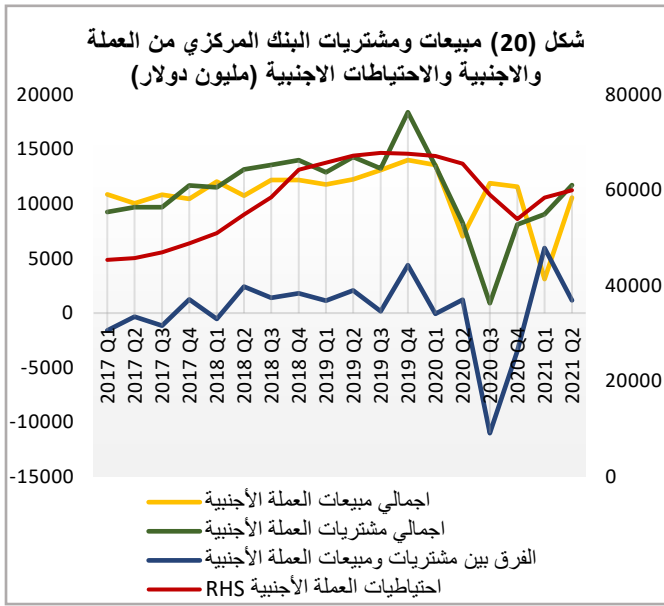
#### - نافذة بيع العملة الأجنبية

تم في تشرين الأول من عام 2003 استحداث أداة نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية والتي تتضمن بيع الدولار بجلسات يومية يعقدها البنك المركزي والتي تحقق أغراضاً عدة منها إشباع الحاجة أو الطلب على العملة الأجنبية (الدولار) إذ إن أي زيادة في الطلب في ظل محدودية العرض من الصرف الاجنبي ستعكس على سعر الصرف الاجنبي بالارتفاع، وطالما إن الاستيرادات تشكل مصدراً مهماً لإشباع الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات لذا فإن أسعارها سترتفع تبعاً لارتفاع سعر الصرف، لذا تقوم السلطة النقدية من خلال نافذة العملة بإشباع الطلب على النقد الاجنبي من خلال عرض النقد الاجنبي ليقابل ذلك الطلب، وطالما إن الحكومة هي المحتكر الوحيد لمصدر النقد الاجنبي الداخل الى الاقتصاد العراقي (إيرادات النفط الخام) لذا يقوم البنك المركزي بشراء العملة الأجنبية من وزارة المالية مقابل تغطية إحتياجاتها من النقد المحلي لتمويل نفقاتها المختلفة.

وقد قام البنك المركزي العراقي في نهاية عام 2020 بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار وبنسبة (22.7%) لتمويل جزء من عجز موازنة 2021، وعلى الرغم من أن صدمة التخفيض كان لها صدى على المستوى العام للأسعار على الأمد القصير إلا أن انعكاس هذا التخفيض نتج عنه تأثير مباشر على مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية وعلى سعر الصرف الموازي من خلال انخفاض الطلب على الدولار في نافذة بيع وشراء العملة، وهو ما يعني حصر مبيعات نافذة العملة في تمويل المكونات الاستيرادية الفعلية وعناصر الطلب الضرورية الأخرى، والتي تعد من إيجابيات عملية التخفيض التي أسهمت في كبح جماح عناصر الطلب غير الحقيقية على العملة الأجنبية من خلال تقويض الأرباح وإزاحة جزء منها من سوق الصرف ونافذة بيع العملة الأجنبية.

يلاحظ من الشكل (20) أن مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية لعام 2020 كانت أكبر من مشترياته وبنسبة (43%)، حيث تزامنت جائحة كوفيد-19 التي انعكست آثارها على الأنشطة الاقتصادية عالمياً ومحلياً مع انخفاض أسعار النفط العالمية التي تكاد تكون المصدر الرئيس لإيرادات العراق، وهو ما انعكس سلباً على احتياطياته من العملة الأجنبية، حيث انخفضت تلك الاحتياطيات بنسبة (20%) خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019 للحفاظ على استقرار سعر الصرف.

إن التحسن الحاصل في أسعار النفط منذ بدء عام 2021، وقرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الذي أصدره البنك المركزي في نهاية عام 2020 أدى إلى التقليل من مبيعات البنك المركزي العراقي التي كانت تذهب للاستيرادات غير الضرورية حتى بعد فترة امتصاص السوق العراقي لصدمة تخفيض سعر الصرف، فقد بلغت مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية للنصف الأول من عام 2021 (20.8) مليار دولار مقابل مبيعاته التي بلغت (13.7) مليار دولار، لتسجل المشتريات عن المبيعات زيادة نسبتها (52%) ولصالح المشتريات بالمقارنة مع النصف



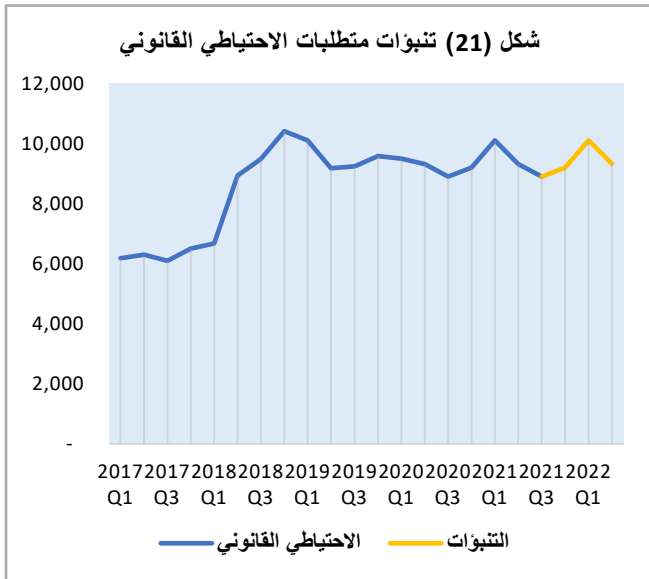
الاول من عام 2019 الذي بلغت مشتريات البنك المركزي فيه (27.2) مليار دولار مقارنة بمبيعاته لذات الفصل والذي بلغت فيه (24) مليار دولار مسجلة زيادة في مشترياته عن مبيعاته نسبتها (13%) لصالح المشتريات (استبعاد عام 2020)، مما يعني ان عدم عودة المبيعات الى سابق عهدها قبل عام 2020 نتيجة قرار التخفيض الذي تولدت عنه انعكاسات ايجابية تمثل جزء منها بارتفاع رصيد الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي التي سجلت في الفصل الثاني من عام 2021 تحسناً بلغت نسبته (11%) عن الفصل الرابع من عام 2020، في ضوء التحسن الحاصل في اسعار النفط العالمية.

### الاحتياطيات القانونية Required Reserves

تعرف الاحتياطيات القانونية (الالزامية) بأنها احتياطيات الزامية على الودائع المصرفية من الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، وقد تكون بنسبة ثابتة على مجموع الودائع أو بنسب مختلفة وعادة ما تكون الجارية أعلى منها على ودائع التوفير أو الثابتة، ويلجأ البنك المركزي الى زيادة الاحتياطيات الالزامية بالقدر الكافي لامتصاص فائض السيولة أو ليوفر للمصارف فرصاً أخرى مثل اقراض نسبة من تلك الاحتياطيات بسعر فائدة للحفاظ على الاستقرار، حيث تؤثر هذه العملية على تغيير مقدار الاموال المتاحة للمصارف بهدف التأثير على كمية الائتمان الممنوح والتأثير بالتالي على عرض النقد. وانسجماً مع دور السياسة النقدية في اسناد عملية التنمية الاقتصادية فقد قام البنك المركزي منذ النصف الاول من عام 2020 بتخفيض متطلبات الاحتياطي الالزامي على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية من (15%) الى (13%) للمساهمة في تعزيز سيولة المصارف وتنشيط الاقتصاد العراقي الذي ساد فيه الركود التام نتيجة توقف أغلب أنشطة القطاع الخاص بسبب جائحة كوفيد-19، حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي الذي يقيس الفجوة التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد لعام 2020 (-1.01%) مما يعني ان الاقتصاد العراقي كان يعاني من الركود التام، حيث سجل الاحتياطي الالزامي للفصل الثاني/2021 تراجعاً ضئيلاً بلغت نسبته (0.1%) عن ذات الفصل من عام 2020.

وتشير التنبؤات الى ان الاحتياطي القانوني سيستمر بتسجيل معدلات نمو سالبة ليبلغ في نهاية عام 2021 (9180) مليار دينار وبنسبة تراجع ضئيلة تبلغ (0.1%) عن ذات الفصل من عام 2020 ولتستمر بالانخفاض لتصل في نهاية الفصل الثاني/2022 (9064) مليار دينار مسجلة تراجعاً نسبته (2.8%) عن ذات الفصل من عام 2021، وكما في الشكل (21).

قام البنك المركزي بتثبيت سعر السياسة Policy Rate وبنسبة (4%) استناداً لمتطلبات السياسة النقدية ولتقليل الفجوة بين الفائدة المدفوعة والمتقاضاة لغرض تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، كما تم منذ الفصل الرابع من عام 2019 ايقاف العمل بجميع المنتجات الدولارية (ودائع، حوالات، شهادات ايداع اسلامية) لضعف استجابة المصارف للاستثمار بهذه المنتجات مع استمرار عمليات الاستحقاق لأصل المبلغ مع الفوائد.

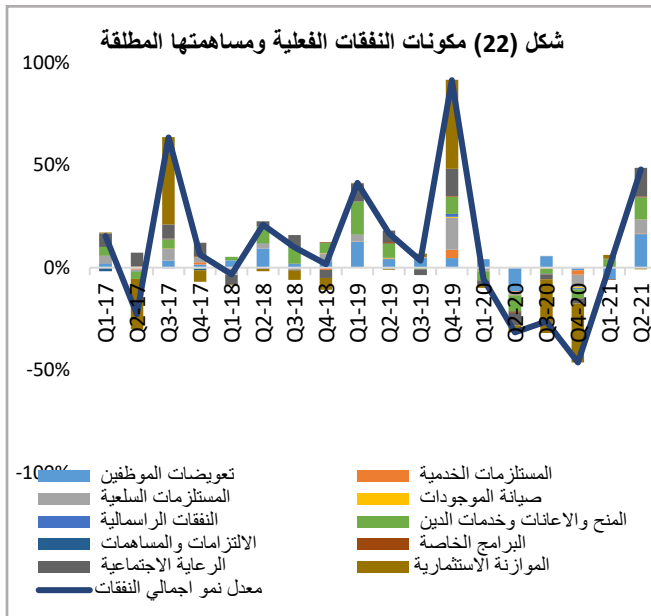


## رابعاً: قطاع المالية العامة Fiscal Sector

### - الإيرادات والنفقات الفعلية Actual revenue and expenditure

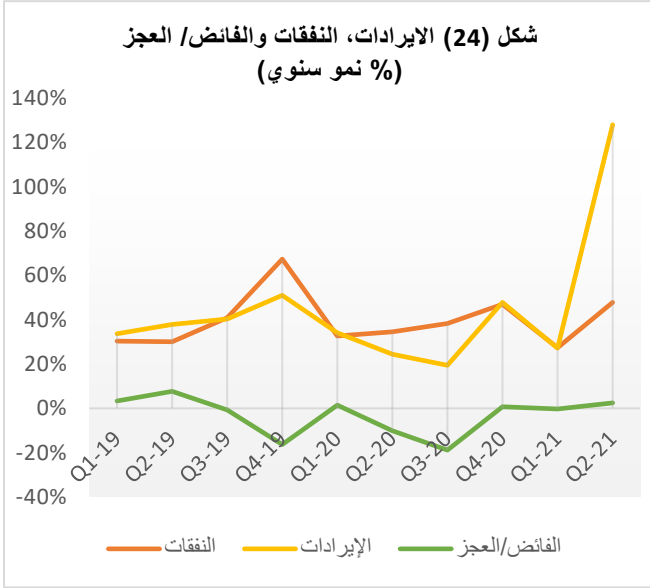
عانت السياسة المالية في العراق من عجز دائم في مواجهة التغيرات الفجائية في الإيرادات العامة، والناجمة عن تقلبات أسعار النفط العالمية، فضلاً عن التوجه غير السليم للموارد المتاحة عبر القنوات الانفاقية المختلفة والمصحوبة بالاستنزاف الدائم للريع النفطي، لتنعكس آثارها السلبية في تعطيل الموارد غير النفطية التي تعاني من شحة دائمة بفعل عدم وجود توجه حقيقي لتنميتها، فضلاً عن الاختلال الهيكلي المتجذر في تركيبة النفقات العامة التي يتم توجيه الجزء الأكبر منها نحو الانفاق الاستهلاكي متجاهلاً القطاعات المنتجة، إذ بات الإنفاق الاستثماري لا يشكل إلا نسباً ضئيلة من الإنفاق العام بالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة، ولا يتم في أغلب الأحيان تنفيذ مثل هذه المشاريع والذي يعزى إلى تأخير المصادقة على الموازنة العامة للدولة بالشكل الذي ينعكس سلباً على سير تلك المشاريع، فضلاً عن قلة التخصيصات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية.

سجلت النفقات الفعلية للفصل الثاني/2021، كما في الشكل (22)، ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (47.9%) لتصل إلى (20677.4) مليار دينار مقابل (13976.7) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق، ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ في إجمالي النفقات الفعلية بشكل رئيس إلى الارتفاع الكبير في قيمة نفقات تعويضات الموظفين التي ساهمت في النمو بنسبة بلغت (16.4%) عن ذات الفصل من عام 2020، وجاءت هذه الزيادة لتلبية كلف العلاوات وسد الشواغر وتعيين الأطباء وذوي المهن الصحية لسنتين سابقتين وكلف إعادة المفسوخة عقودهم للجهات الأمنية، وساهمت نفقات (الرعاية الاجتماعية) بنسبة (13.9%) من إجمالي النمو لتتوزع على رواتب الرعاية الاجتماعية والبطاقة التموينية، كما ارتفعت نفقات (المنح والإعانات وخدمة الدين) نتيجة ارتفاع خدمة الدين العام عن الدين الداخلي فضلاً عن ارتفاع المنح والإعانات لتخفيف الآثار الاقتصادية لتداعيات كوفيد-19، وسجلت نفقات المستلزمات السلعية مساهمة بلغت نسبته (6.6%) حيث تم تخصيص أكثر من (80%) منها لتجهيز قطاع الكهرباء، وسجلت نفقات (البرامج الخاصة) ارتفاعاً ضئيلاً بلغت نسبته (0.5%) لتمويل برامج استقرار المحافظات وإجراء التعداد السكاني وإجراء الانتخابات والتعويضات بموجب القوانين النافذة والالتزامات الأخرى المدرجة في الموازنة العامة للدولة، وسجلت المستلزمات الخدمية وصيانة الموجودات و النفقات الرأسمالية نسب مساهمة مطلقة بلغت (0.3%) و (0.2%) و (0.1%) لصيانة مشاريع البنى التحتية للماء والكهرباء والصرف الصحي وبرامج تنمية الأقاليم والبنزودولار وبرامج التسليح، فيما سجلت الموازنة الاستثمارية تراجعاً بلغت نسبته (0.7%) عن ذات الفصل من عام 2020.





الثاني/2021 نمواً بلغت نسبته (128%) عن ذات الفصل من عام 2020 لتبلغ (22605.6) مليار دينار بعد ان سجلت (9914.5) في الفصل الثاني/2020، وكما في الشكل (24)، ويعزى الارتفاع الملحوظ في جانب الإيرادات الى زيادة الإيرادات النفطية التي شكلت نسبة (90.8%) من الإيرادات الكلية، وفقاً لبيانات أصدرتها شركة سومو التي تعتبر المؤسسة المسؤولة عن تسويق النفط في العراق فإن إيرادات النفط الخام قد سجلت في النصف الأول/2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (62%) وبزيادة قيمتها (12.7) مليار دولار مقارنة مع إيرادات الفترة المماثلة من العام الماضي، بسبب ارتفاع متوسط سعر برميل النفط بنسبة (81.5%) خلال تلك المدة وعلى أساس سنوي على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة بنسبة (10.96%) خلال تلك المدة، بسبب قيام منظمة أوبك+ بتقييد انتاج الدول الأعضاء ضمن سياستها لدعم استقرار وتوازن أسواق النفط العالمية، فيما شكلت النسبة المتبقية في جانب الإيرادات والبالغة (9.2%) من الإيرادات الكلية كل من (الإيرادات التحويلية)، (الضرائب على الدخول والثروات والضرائب السلعية والرسوم) و(الانواع الأخرى من الإيرادات) والتي سجلت نسبة (2.8%) و(4.9%) و(1.4%) على التوالي فيما لم تشكل الإيرادات الرأسمالية سوى نسبة ضئيلة بلغت (0.1%) من الإيرادات الكلية وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمار في العراق وعدم توافر الظروف الملائمة له.



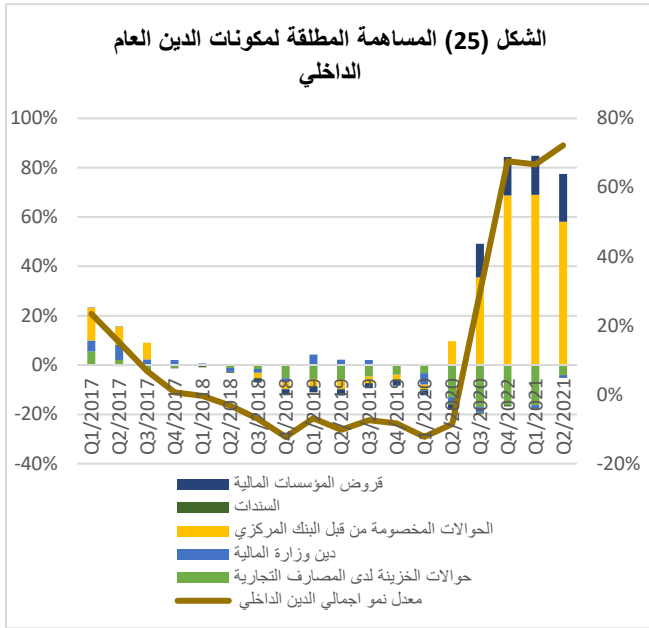
وسجلت الموازنة العامة للدولة للفصل الثاني/2021 فائضاً قدره (1928.1) مليار دينار مقارنة مع عجز قدره (4062.2) مليار دينار للفصل الثاني/2020، مع الإشارة الى ان الفائض والعجز لا يعكسان الواقع الفعلي للموازنة بسبب عدم تضمين إلتزامات الحكومة، وقد شكلت كل من النفقات والإيرادات مانسبته (28.5%) و (31.2%) على التوالي من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، فيما شكل الفائض الفعلي للموازنة الحكومية مانسبته (2.7%) من الناتج المحلي بالاسعار الجارية وهو فائض أعلى من الفعلي بسبب عدم تضمين الموازنة إلتزامات الحكومة.

وتشير التنبؤات الى ان الموازنة العامة للدولة ستحقق فائضاً قدره (3875) مليار دينار للفصل الثالث من عام 2021، وبما يتماشى مع توقعات بنك غولدمان ساكس بارتفاع اسعار النفط الخام، كما ستحقق الموازنة فائضاً طفيفاً خلال الفصل الرابع من عام 2021 تبلغ قيمته (43.2) مليار دينار لتقترب من حالة التوازن.

كما يُتوقع ان تسجل الموازنة خلال الفصل الاول من عام 2022 فائضاً مقداره (3732) مليار دينار، كما سيحقق فائضاً يصل الى (875) مليار خلال الفصل الثاني من عام 2022 بسبب توقع اقرار الموازنة العامة مما سيؤدي الى ارتفاع النفقات خلال هذا الفصل.

## - الدين العام الداخلي

سجل رصيد الدين العام الداخلي في نهاية الفصل الثاني/2021 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (72.2%) عن ذات الفصل من عام 2020 ليسجل مبلغاً قدره (65.2) ترليون دينار مقابل (37.9) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق بسبب ارتفاع رصيد حوالات الخزينة المخصصة لدى البنك المركزي وارتفاع القروض من المؤسسات المالية بنسبة (58.1%) ، على التوالي لتبلغ (40452.4) و (15968.6) مليار دينار مقابل (18434.6) و (8651.5) مليار دينار على التوالي للفصل الثاني/2020، وذلك نتيجة لإقرار قانون الاقتراض المحلي والخارجي رقم (5) لسنة 2020 الذي يخول وزير المالية صلاحية الاقتراض المحلي والخارجي من خلال إصدار حوالات الخزينة والسندات والقروض المحلية وكذلك الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والبنوك الأجنبية لتمويل النفقات العامة (\*)، فيما انخفضت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية ودين وزارة المالية بنسبة (4%)، (1.2%) على التوالي مقارنة بالفصل الثاني/2020، وكما في الشكل (25)، وتجدر الإشارة إلى إن جل ودائع المصارف الحكومية هي ودائع مؤسسات الحكومة نفسها، وإن نسبة (62%) منها هي بحوزة السلطة النقدية، وستتخذ الحكومة مستقبلاً إجراءات لتسوية تلك الديون.



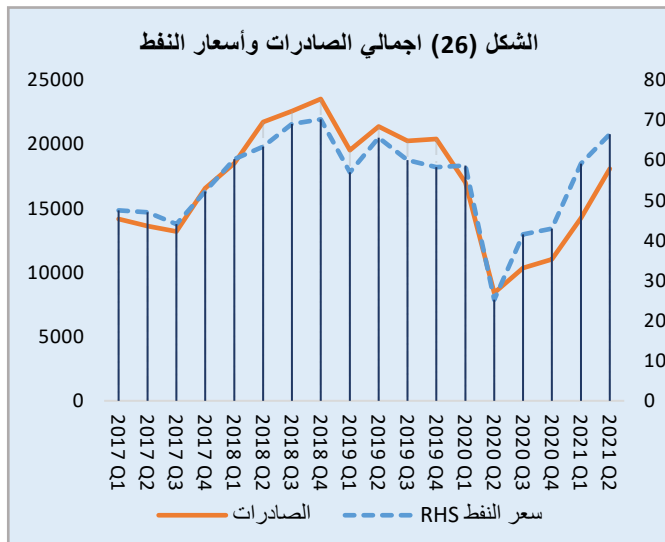
\* الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي لعام 2020، قانون رقم (5) لسنة 2020، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4590)، 2020/7/20.

## خامساً: القطاع الخارجي

تعتمد العديد من البلدان النامية بشكل كبير في تجارتها الدولية على صادراتها من المنتجات الأولية مع ما يرتبط بها من مخاطر وعدم يقين بشأن الأسعار العالمية، كما تعتمد هذه البلدان بشكل كبير على الاستيرادات المكونة عادة من (السلع والمنتجات الاستهلاكية والرأسمالية)، وتعاني العديد من هذه البلدان من عجز مزمن في حساباتها الجارية والرأسمالية التي تستنزف احتياطياتها وتتسبب في عدم استقرار العملة وتباطؤ النمو الاقتصادي، كما يعاني البعض الآخر من البلدان من اعتماد الفوائض المتحققة في ميزان مدفوعاتها على سلع مزدهرة لا يمكن لتلك البلدان السيطرة على إيراداتها وبالتالي فإن الفجوات التمويلية لتلك البلدان ستتخفف إذا ما تعرضت الأسواق العالمية لتلك السلع الى صدمة في جانب الطلب، وقد كانت التجارة الدولية حاضرة عبر التاريخ، إلا أن أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ازدادت في القرنين العشرين والحادي والعشرين، إذ تقترض نظرية حرية التجارة الدولية أن يسود مستوى كافٍ من السلام والاستقرار الجيوسياسي للسماح بالتبادل السلمي للتجارة والتبادل التجاري بين الدول لضمان انتقال السلع والخدمات عبر الحدود بصورة آمنة، لذا تعد التجارة وظيفة ذات قيمة مضافة لأنها العملية الاقتصادية التي يجد المنتج من خلالها سوقه مما يمكنه من الاستمرار بالإنتاج والتسويق الدولي.

### - هيكل الصادرات The Exports Structure

على الرغم من تنوع الثروات الطبيعية التي يمتلكها العراق وحجم تركيبته السكانية، إلا أن القطاع الخاص غير النفطي صغير جداً، إذ لا زال العراق يعتمد على القطاع النفطي الذي يتسم بكثافة رأس المال لتشكل إيراداته نسبة أكثر من (90%) من إجمالي صادرات العراق والتي توجه لتمويل قطاع ضخم، فقد سجلت صادرات العراق للفصل الثاني من عام 2021 نمواً ملحوظاً نسبته (114.9%) لتصل الى (18.1) مليار دولار مقابل (8.4) مليار دولار للفصل الثاني من عام 2020، إذ ساهم التعافي المرتقب من جائحة كوفيد-19 بفضل اللقاحات باستمرار تطويع النشاط الاقتصادي المترافق مع درجات عالية من عدم اليقين المرتبط بتطورات الجائحة وفرص توافر اللقاح، فقد ارتفعت مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتبلغ (36.2%) بعد أن سجلت في الفصل الثاني/2020 نسبة (24.6%)، وذلك بفضل فاعلية سياسات الدعم في توفير جسر نحو عودة الأوضاع الاقتصادية في دول العالم الى طبيعتها والتي أدت بدورها الى تحسن أسعار النفط بنسبة (184.2%) لتسجل (66.5) دولار/ للبرميل مقابل (23.4) دولار/ للبرميل للفصل الثاني/2020 مدفوعة بتحرر الطلب المكبوت على النفط الخام، وتخفيف قيود فيروس كورونا لدى أغلب الأسواق، والتي أدت بدورها الى ارتفاع صادرات العراق النفطية ولذات المدة بنسبة (114.3%)، وكما في الشكل (26). وقد ظهرت انعكاسات تقلبات أسعار النفط العالمية بصورة ايجابية على ميزان العراق التجاري من خلال حجم الصادرات النفطية التي تمثل أكثر من (90%) من إيرادات الموازنة العامة للدولة وأكثر من (94%) من صادرات العراق الكلية للفصل الثاني/2021، إذ انه على



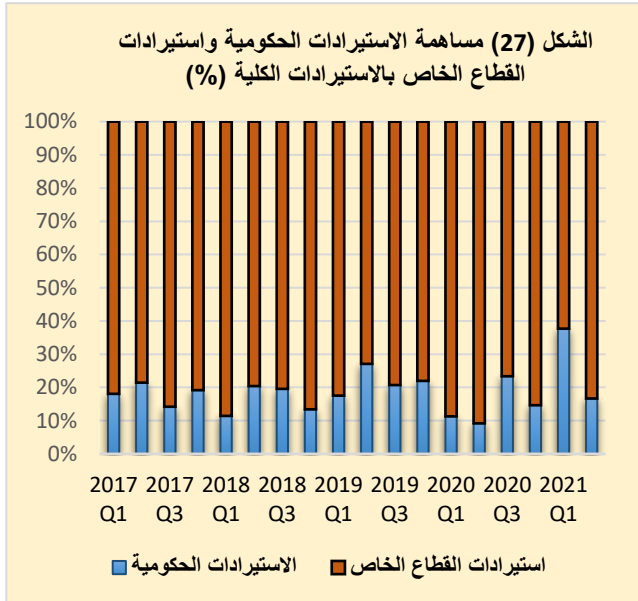
الرغم من قيام منظمة أوبك+ في أيار/2021 بتعديل المستوى الأساسي للإنتاج النفطي لبعض الدول الأعضاء ومن ضمنها العراق بزيادة الإنتاج وواقع 150 ألف برميل يوميا، إلا أن معدل إنتاج العراق اليومي للنفط الخام مازال متخلفاً عن الفصل الثاني/2020 بنسبة (14.8%) بسبب التزام العراق بتخفيضات "أوبك+" الصادرة في نيسان/2020 والمهادفة إلى إعادة التوازن إلى أسعار الخام في الأسواق العالمية، مما يعني أن أسعار النفط هي المتغير ذو التأثير الأكبر في حجم الصادرات وأن هذه الأسعار تسير جنباً إلى جنب مع صادرات العراق الكلية.

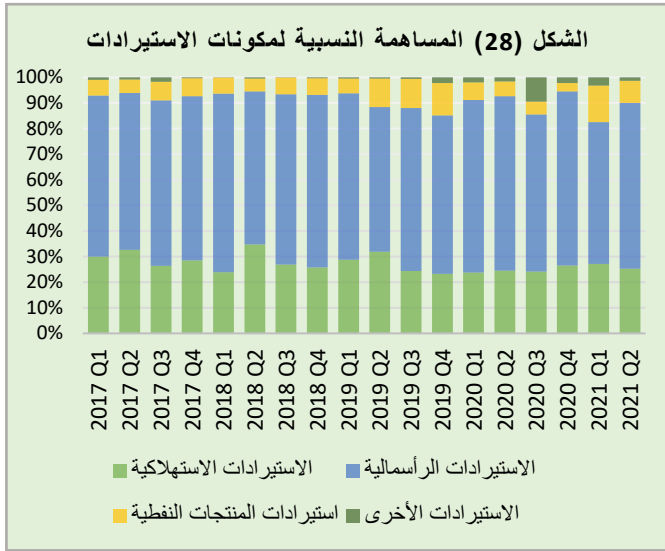
#### - هيكل الاستيرادات The Imports Structure

أدى ارتفاع أسعار النفط العالمية في النصف الثاني من عام 2021 إلى ارتفاع استيرادات العراق الكلية مقارنة بذات الفصل من العام السابق وبنسبة (44.7%)، إذ ارتفعت استيرادات العراق للقطاعين الحكومي والخاص ولذات المدة بنسبة (162.6%) و (32.8%) على التوالي مقارنة بذات الفصل من العام السابق.

كما سجلت استيرادات العراق ارتفاعاً بلغت نسبته (118%) عن الفصل الأول من عام 2021 ويعزى هذا الارتفاع إلى حالة اليقين في الأسواق العراقية بثبات سعر الصرف الحالي وعدم العودة إلى السعر السابق، مما أدى إلى عودة التوازن في استيرادات القطاع الخاص والتي حققت نمواً بلغت نسبته (191.5%) عن الفصل الأول 2021. على الرغم من التحسن النسبي في سعر برميل النفط الخام الذي سجل ولذات المدة تحسناً بلغت نسبته (2.8%) إلا أن استيرادات العراق لم تعد إلى ذات مستوياتها في عام 2019 إذ سجلت استيرادات العراق الكلية في الفصل الثاني 2020 انخفاضاً بلغت نسبته (27.3%) عن ذات الفصل من عام 2019.

ويعد قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الذي أصدره البنك المركزي العراقي في أواخر عام 2020 وانعكاساته الإيجابية في النشاط الاقتصادي والتي أدت إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة (9.6%) عن ذات الفصل من عام 2019، وبالتالي زيادة مرونة الطلب على استيرادات العراق السلعية والخدمية نتيجة توفرها محلياً وهذا هو أحد أهداف سياسة التخفيض، وإن الإجراءات التي قام بها البنك المركزي العراقي فيما يخص سياسة التخفيض قد أحدثت تغييراً في هيكل الاستيرادات بعد أن أخذ القرار فترة إبطاء (استيعاب القرار من قبل الأسواق العراقية)، إذ تغير هيكل استيرادات الاقتصاد العراقي بين الفصلين الأول والثاني من عام 2021 لصالح القطاع الخاص الذي سجل في الفصل الثاني/2021 نسبة (83%) من اجمال استيرادات العراق الكلية مقابل (62%) في الفصل الأول/2021، وكما في الشكل (27).

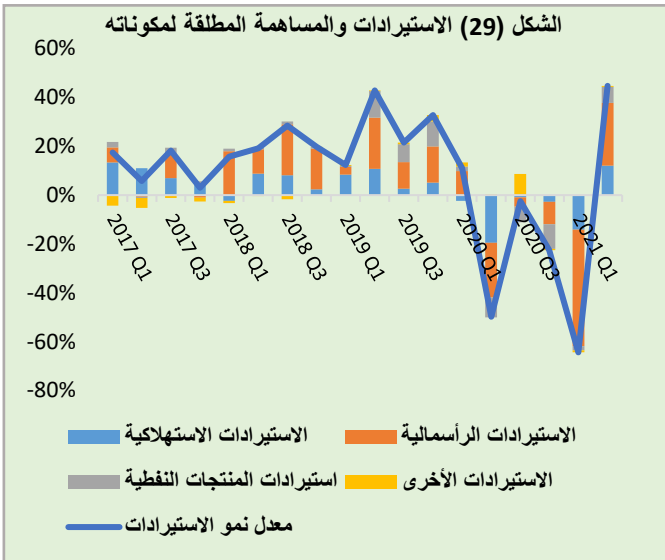




وشكلت الاستيرادات الكلية للفصل الثاني/2021 نسبة (18.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مما يؤكد ان الاستيرادات تستنفذ من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي بنفس نسبة مساهمتها بذلك الناتج.

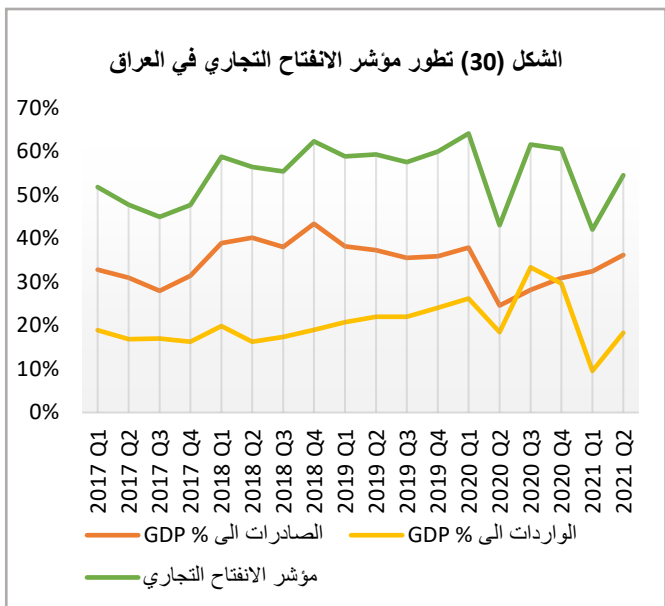
وفيما يتعلق بالمساهمة النسبية لمكونات الاستيرادات فقد شكلت كل من الاستيرادات الرأسمالية والاستهلاكية ما نسبته (64.8%) و (25.3%) من إجمالي استيرادات العراق الكلية، وشكلت الاستيرادات النفطية والاستيرادات الأخرى نسبة (8.5%) و (1.4%) على التوالي من إجمالي الاستيرادات، وكما موضح في الشكل (28).

وبإجراء متابعة سريعة للمساهمة المطلقة لمكونات استيرادات العراق السلعية، من الشكل (29)، يتبين ان الاستيرادات الرأسمالية التي سجلت في الفصل الثاني/2021 مساهمة نسبتها (64.8%) قد حققت نمواً نسبته (37.7%) عن ذات الفصل من العام السابق، وشكلت الاستيرادات الاستهلاكية ولذات المدة مساهمة نسبتها (25.3%) لنحقق نمواً نسبته (49.2%) عن ذات الفصل من عام 2020 متفوقة على الاستيرادات الرأسمالية، وهذا الاتجاه في تحقيق الاستيرادات الاستهلاكية نسب نمو أعلى من الاستيرادات الرأسمالية يجعل الاقتصاد العراقي يسجل تراجعاً ليعتد عن الاستراتيجية القائمة على اتخاذ السلع الرأسمالية وسيلة لتسريع كل من كفاءة تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي المدمج في العمليات الإنتاجية.



### - الانفتاح التجاري Trade Openness

يمكن التعبير عن مفهوم الانفتاح التجاري بأنه مجموع الواردات والصادرات منسوبة الى الناتج المحلي الإجمالي، وأن زيادة الانفتاح التجاري يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، كما عدّ الاقتصاديون نمو الصادرات بأنه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وذلك من منطلق الفرضية القائلة بأن النمو الاقتصادي يحفز كلاً من جانبي العرض والطلب في الاقتصاد، وذلك من خلال التخصيص الفعال للموارد، ونشر التكنولوجيا، وانتشار المعرفة، وان التباين في الانفتاح التجاري بين العراق والبلدان الأخرى يعزى في الغالب الى الصادرات النفطية التي تشكل أكثر من (90%) من الصادرات الكلية، والتي ازدادت في الفصل الثاني/2021 بنسبة (114.3%) عن ذات الفصل من عام 2020 مؤدية الى ارتفاع حجم تجارة العراق (في جانب البسط) ولذات المدة بنسبة (185%)، وهي أعلى نسبة لحجم تجارة تم تسجيلها في العراق منذ عام 2012، على الرغم من تسجيل الناتج المحلي الإجمالي (في جانب المقام) نمواً بلغت نسبته (46%) عن ذات الفصل من عام 2020، وكما في الشكل (30).



## - احتياطات النقد الأجنبي Foreign Reserve

سجل رصيد احتياطات النقد الأجنبي للفصل الثاني/2021 انخفاضاً بلغت نسبته (8.5%) عن ذات الفصل من العام السابق، حيث بلغ الاحتياطي الأجنبي (60.01) مليار دولار مقابل (65.6) مليار دولار للفصل الثاني/2020، إلا أن رصيد الاحتياطي الأجنبي قد سجل تحسناً نسبته (2.6%) عن الفصل الأول/2021 نتيجة التحسن الحاصل في الكميات المنتجة وأسعار النفط الخام العالمي بنسبة (1.2%) و (12.4%) على التوالي.

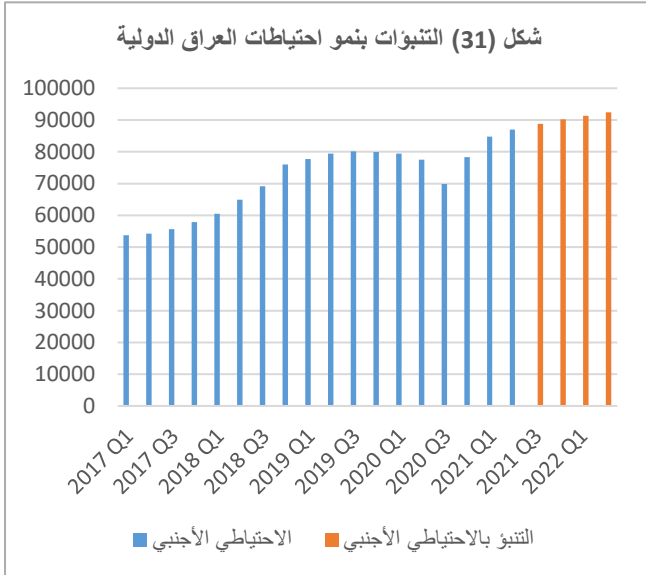
أما عن تطور مكونات الاحتياطي الأجنبي فقد سجلت الاستثمارات في البنوك الأجنبية والتي تشكل نسبة (87.8%) من إجمالي الاحتياطي انخفاضاً بلغت نسبته (8.3%) عن الفصل الثاني/2020، كما سجل الذهب والذي يشكل نسبة (9.1%) من الاحتياطات الأجنبية ولذات المدة انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته (0.3%)، وسجل النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي والذي يشكل نسبة (3.1%) من إجمالي الاحتياطي انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (29.1%) عن ذات الفصل من العام السابق.

ويعد الاحتياطي النقدي وسيلة للمدفوعات الدولية الرسمية ومنها تمويل عمليات الاستيراد، والتي كانت سابقاً تغطي فقط من الذهب وأحياناً من الفضة، إلا أنه في إطار نظام "بريتون وودز" اعتمد الدولار الأميركي عملة للاحتياطي النقدي، وأصبح أيضاً جزءاً من أصول الاحتياطي الدولي الرسمي للدول، وقد ساهمت الزيادة الحاصلة في أسعار النفط العالمية في زيادة نمو الاحتياطات الأجنبية للفصل الثاني/2021 والتي ساهمت بدورها بزيادة عدد الأشهر الاستيرادية التي تغطيها تلك الاحتياطات حيث غطت احتياطات العراق البالغة (60) مليار دولار (27) شهراً استيرادياً.

وتشير التنبؤات كما في الشكل (31) إلى أن الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي سيرتفع في نهاية عام 2021 بنسبة (15%) مقارنة بالفصل الرابع من عام 2020 ليصل إلى (62.2) مليار دولار، وليستمر بالارتفاع ليصل إلى (63.7) مليار دولار مع نهاية الفصل الثاني/2022، أي بنسبة ارتفاع (6%) مقارنة 2021.

## - مؤشرات الدين الخارجي

تعرف الديون الخارجية على إنها التزامات قائمة وموزعة في فترة زمنية للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع أو بدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون الأساس، وهذا التعريف الواسع يتطلب المعرفة الكاملة لكافة الالتزامات المالية الخارجية للدولة والتي تشمل ديون الحكومة، ديون البنك المركزي، ديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة وغير المضمونة من طرف الحكومة، وهو الأمر الذي يتطلب إدارة جيدة للمديونية من طرف الدائنين والمدينين لتفادي أزمات المديونية وتعظيم الفوائد وتقليل المخاطر، لذا تعد إدارة الديون ضرورية لتحقيق نمو اقتصادي فالإدارة الفعالة للديون يمكن أن تسهم في استقرار الاقتصاد الكلي والجزئي، إلا أنه مع ارتفاع الدين العام على الصعيد العالمي فقد أصبح من الضروري تقييم أثر استراتيجيات الاقتراض التي تعتمد عليها الحكومات حالياً على مستقبل اقتصاداتها وعلى



قدرتها على سداد أصل الدين وعلى خدمته، ولا بد للدائنين من استباق المخاطر المستقبلية وتكليف احتياجاتهم التمويلية على هذا الأساس.

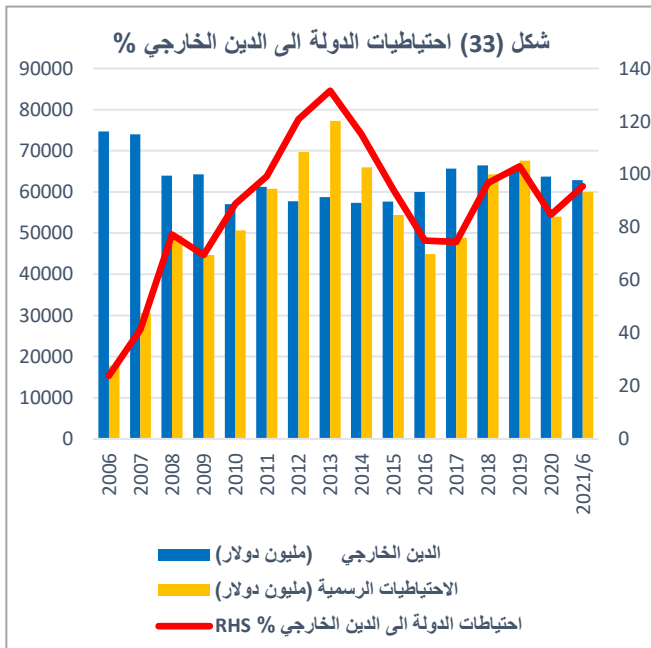
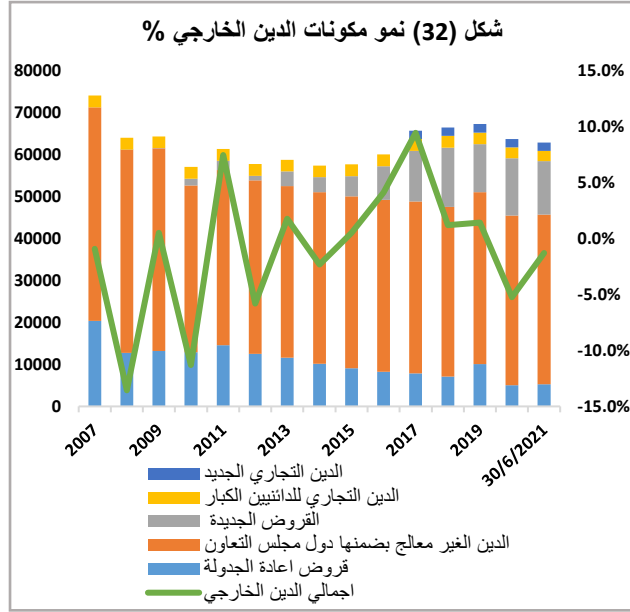
ونلاحظ من الشكل (32) بان الدين الخارجي في العراق بدأ بالارتفاع منذ الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في عام 2014، حيث بلغ الدين الخارجي في عام 2014 (57.3) مليار دولار بسبب تعرض العراق الى صدمة مزدوجة تمثلت في انخفاض اسعار النفط و الحرب على الارهاب، فضلا عن النفقات المترتبة على نزوح عدد كبير من المواطنين وتدمير العديد من البنى التحتية، مما نتج عنه زيادة في حجم النفقات العامة مقابل انخفاض الإيرادات الأمر الذي ادى الى حصول عجز في الموازنة العامة ولجوء الدولة الى الاستدانة الخارجية لتغطية العجز، ليستمر في تسجيل معدلات نمو موجبة ليبلغ في نهاية عام 2018 (66.4) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي بلغت نسبته (1.2%)، حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط الخام لعام 2018 وانتهاء الحرب مع تنظيم داعش في تخفيف أصل الدين الخارجي، كما بدأ الدين الخارجي للعراق منذ عام 2019 بتسجيل معدلات نمو سالبة بلغت (-1.2%)، ليبلغ في عام 2020 (63.7) مليار دولار مسجلاً أكبر نسبة انخفاض منذ عام 2013 بلغت (-3%) عن عام 2019 وذلك بسبب انخفاض قروض إعادة الجدولة بنسبة (20%)، على الرغم من ان الدين العام لعام 2020 قد شهد أعلى مستوياته، الا ان مستويات نموه تركزت في النمو الحاصل في الدين الداخلي عبر حوالات الخزينة المخصصة لدى البنك المركزي والقروض من المؤسسات المالية، كما سجل الدين الخارجي للنصف الأول من عام 2021 انخفاضاً بلغت نسبته (1.3%) بسبب قيام العراق بتسديد جزء من القروض الجديدة، فضلاً عن تسديد جزء من ديون الدائنين الكبار.

أما عن الاستراتيجيات التي تضمن بقاء الديون عند مستوى يمكن تحمله والتي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي، فتتضمن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لقياس كفاءة المديونية الخارجية ومنها:

#### 1. مؤشر نسبة احتياطي الدولة إلى إجمالي الدين الخارجي

ويعكس هذا المؤشر طاقة احتياطي الدولة على مواجهة أعباء المديونية المترتبة عن القروض التي تحصل عليها من الخارج، والذي تلجأ اليه الدولة للمحافظة على استقرار سعر الصرف وعلى سياساتها الاقتصادية وأهدافها حينما ينشأ عجز طارئ أو مؤقت في ميزان المدفوعات وبالتالي تلجأ الدولة إلى هذه الاحتياطات كإجراء الموائمة الاقتصادية التي ربما تتطلبها معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات والتي تتمثل في تخفيض سعر الصرف وإتباع سياسة انكماشية.

سجل هذا المؤشر للمدة (2006- حزيران/2021)، كما في الشكل (33)، أدنى نسبة له في عام 2006 حيث بلغت نسبة احتياطي الدولة الى ديونها الخارجية (23.9%) وذلك بسبب بلوغ إجمالي الدين الخارجي اعلى مستوياته مسجلاً (74.7) مليار دولار مقابل احتياطات رسمية ضئيلة قدرها (17.8) مليار دولار نتيجة لانخفاض صادرات العراق من النفط الخام بسبب أعمال التخريب التي أبقت خط الشمال مغلقاً، فضلاً عن قيام العراق بإعادة هيكلة نحو 20 مليار دولار من ديونه التجارية، في حين سجل هذا المؤشر أعلى مستوياته في عام 2013 حيث سجلت احتياطي الدولة الى ديونها الخارجية ما نسبته (131.6%) لبلوغ إجمالي الدين الخارجي مستويات متدنية بلغت



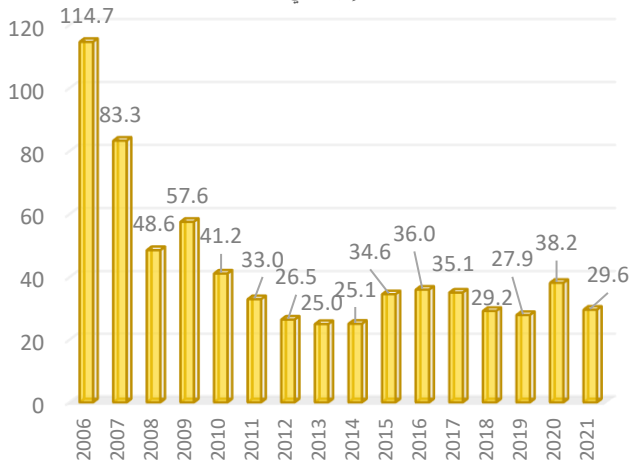
(58.7) مليار دولار مقابل احتياطات رسمية مرتفعة بلغت (77.3) مليار دولار، الا ان هذا المؤشر بدأ بالانخفاض نتيجة الارتفاع التدريجي في مستويات الدين والانخفاض باحتياطات العراق الرسمية بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية ونفقات الحرب مع تنظيم داعش الارهابي ليسجل في عام 2017 ما نسبته (74.5%) ، ومع تحسن اسعار النفط العالمي لعامي 2018-2019 فقد سجلت احتياطات الدولة قفزة الى الاعلى ليسجل هذا المؤشر في عام 2019 نسبة (103%) ، كما انعكست الآثار السلبية لأزمة كوفيد-19 على احتياطات العراق الرسمية التي ساهمت في اسناد الاقتصاد العراقي أعقاب تأثر البلد بتباطؤ النمو العالمي وتدهور أسعار النفط الخام وفاقمت من تبعاته أزمة كورونا لتسجل احتياطات العراق الى مديونته الخارجية نسبة (84.8%) ، وقد ارتفعت هذه النسبة في النصف الاول من عام 2021 بعد قرار البنك المركزي العراقي بتخفيض قيمة العملة العراقية مقابل الدولار الامريكي بنسبة (22.7%) والتي أدت الى ارتفاع نسبة الاحتياطات الرسمية الى اجمالي الدين الخارجي، إذ ساعد قرار تخفيض قيمة العملة على انخفاض الطلب على العملة الأجنبية وانعكس إيجابيا على انخفاض الاستيرادات وزيادة الإنتاج المحلي كما ساعد في إيقاف إغراق السوق المحلية بالسلع الرخيصة التي تكبح محاولات الارتفاع بالإنتاج المحلي

## 2. مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي

تشير نسبة الدين المنخفضة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ان الاقتصاد ينتج ويبيع السلع والخدمات الكافية لسداد الديون دون تكبد المزيد منها، حيث تؤثر الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية - بما في ذلك أسعار الفائدة والحرب والركود والمتغيرات الأخرى - على ممارسات الاقتراض للدولة وفي اختيار تحمل المزيد من الديون، ويمكن القول بأن دولة ما تحقق القدرة على تحمل الديون الخارجية إذا استطاعت الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية في خدمة الديون الخارجية بالكامل، دون اللجوء إلى إعادة جدولة الديون أو تراكم المتأخرات او دون المساس بالنمو.

سجل هذا المؤشر في عام 2006 نسب مرتفعة جداً بلغت (114.7%) كما في الشكل (34)، حيث سبق عام 2006 اجتماع الدول الأعضاء في نادي باريس والتي اتفقت على شطب (80%) من ديون العراق لدول النادي، وهذا التخفيض تم على ثلاث مراحل الأولى منها تمت في عام 2004 وبنسبة (30%)، والثانية في عام 2005 وبنسبة (30%)، ليتم شطب الجزء الأكبر من نسبة الـ (80%) من الدين الخارجي في عام 2008 لتبلغ نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام (48.6%)، وقد تم تسديد نحو (17) مليار دولار من الدين الخارجي حتى نهاية عام 2013 لتصل نسبة الدين الخارجي الى الناتج (25%) بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، الا ان الظروف الأمنية التي مر بها العراق في معركته ضد تنظيم داعش الإرهابي والتي نتج عنها نزوح عدد كبير من المواطنين من عدة محافظات عراقية، والتي تزامنت مع هبوط حاد في أسعار النفط العالمية أوجد حاجة ملحة للتمويل الخارجي، إذ ارتفع هذا المؤشر في عام 2016 الى (36%)، وقد أعقب هذا العام تحسناً كبيراً في الظروف الأمنية

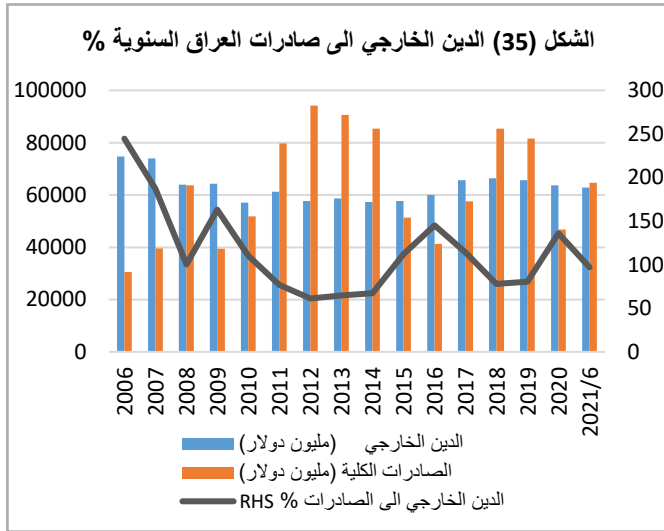
الشكل (34) الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي %



والاقتصادية نتيجة انتهاء الحرب مع داعش وارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث قام العراق بتسديد جزء كبير من ديونه المتراكمة، إذ بلغت ديون العراق الخارجية الى الناتج المحلي في عام 2019 نسبة (27.9%) الا ان هذه النسبة ارتفعت في عام 2020 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (38.2%) بسبب الانخفاض الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام الى أقل من ثلث أسعارها أثناء الازمة المزدوجة التي واجهت الاقتصاد العالمي ومن ضمنه العراق، ومن المتوقع ان تنخفض نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021 الى (29.6%) ذلك حسب التنبؤات بنمو الناتج المحلي للأسعار الجارية اذا استمرت أسعار النفط الخام بتسجيل معدلات نمو مرتفعة.

### 3. مؤشر اجمالي الدين الخارجي الى الصادرات

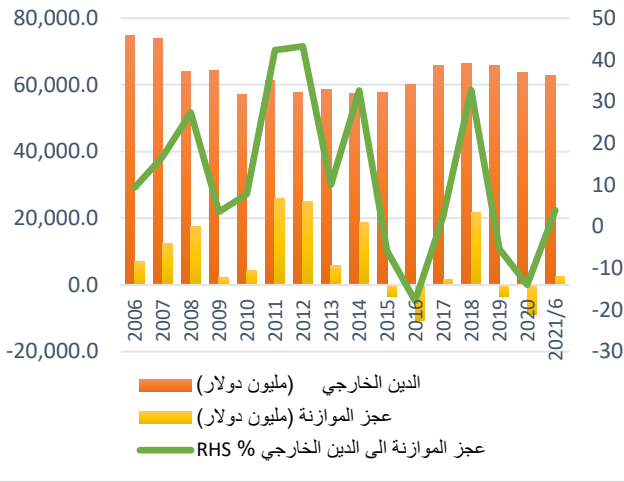
وهو من المؤشرات التي يعتمد عليها البنك الدولي في تقييم الوضع الخارجي لبلد ما، ويعتمد البنك الدولي قيمة الصادرات كونها تمثل قدرة البلد على توفير العملات الاجنبية لخدمة ديونه، وتعتبر الدولة شديدة المديونية إذا تجاوز الدين الخارجي النسبة الحرجة أي إذا ما تجاوز الدين الخارجي الى الصادرات نسبة (220%)، وقد سجل هذا المؤشر أعلى مستوياته في عام 2006 (244.7%) متجاوزاً النسبة الحرجة بعد ان سجلت صادرات العراق - والذي يشكل النفط الخام نسبة (99%) - منها انخفاضاً بسبب الوضع الامني المتدهور وأعمال التخريب التي طالت جميع خطوط تصدير النفط الخام، الا انه بدأ بالانخفاض بسبب الزيادة التدريجية لصادرات العراق والتي سجلت أعلى مستوياتها في عام 2012 بسبب وصول سعر برميل النفط الخام الى (107) دولار للبرميل حيث سجل المؤشر في هذا العام نسبة (61.3%)، الا انه مع حلول عام 2015 والذي تزامن فيه انخفاض اسعار النفط الخام والحرب ضد الارهاب الداعشي فقد بدأ الدين الخارجي بتسجيل نسب مرتفعة الى صادرات العراق حيث سجل في عام 2016 نسبة مرتفعة بلغت (145.3%)، وسجل هذا المؤشر نسبة مرتفعة مرة أخرى في نهاية عام 2020 بسبب انخفاض صادرات العراق من النفط الخام نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام وهبوط سعر برميل النفط الخام الى (23) دولار للبرميل الواحد، أما فيما يخص صادرات العراق للنصف الأول/2021 فقد تم مضاعفتها لاحتساب قيم المؤشر لعام 2021، حيث انخفضت نسبة الدين الخارجي الى الصادرات لتسجل (97%) بعد ان سجلت تلك النسبة (136%) في عام 2020، وكما في الشكل (35) ويعزى هذا الانخفاض الى ارتفاع قيمة الصادرات لعام 2021 نتيجة لارتفاع سعر برميل النفط الخام مما يعكس النتيجة الإيجابية لارتفاع الصادرات الكلية على المديونية الخارجية.



#### 4. أثر عجز الموازنة على مستويات الدين الخارجي

تعتبر زيادة الإنفاق الجاري الحكومي ومحدودية الموارد من أهم أسباب العجز في الموازنة العامة للدولة، وهذان السببان يؤديان إلى ضعف النمو الاقتصادي، ولا يمكن الخلط بين عجز الميزانية والمديونية العامة للدولة حيث أن العجز عبارة عن تدفق من حصيلة ميزانية سنة مالية واحدة، أما الدين العام عبارة عن مخزون متراكم لعدة سنوات من العجز، ويمكن تمويل هذا العجز إما من القروض الداخلية أو من القروض الخارجية للمحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول والتي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الميزانية العامة نتيجة ارتفاع الدين العام، إلا أن سياسة الاقتراض الخارجي من الممكن أن تحقق نجاحاً في الدول الصناعية ولا يمكن في كثير من الأحيان أن تستخدم بنجاح في الدول النامية، لأن العبء الذي تتحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد، سيفوق حجم العائدات من هذه القروض.

الشكل (36) عجز الموازنة / الدين الخارجي %



سجل هذا المؤشر في عام 2006 نسبة منخفضة بلغت (9.4%) بسبب تحقيق الموازنة العامة للدولة فائضاً مقداره (7) مليار دولار ، كما سجل هذا المؤشر في عام 2009 نسبة متدنية جدا بلغت (3.5%) نتيجة انخفاض فائض الموازنة العامة للدولة بنسبة (150%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام العالمي، على الرغم من انخفاض الدين الخارجي لهذا العام نتيجة شطب المرحلة الثانية من ديون نادي باريس والتي أدت الى انخفاض الدين الخارجي لهذا العام بنسبة (13.9%) عن عام 2006، وسجل هذا المؤشر في عام 2012 نسبة مرتفعة بلغت (43.2%) في عام 2012 بسبب نمو الفائض المتحقق في الموازنة العامة للدولة عشرة أضعاف عام 2009، وانخفاض الدين الخارجي لهذا العام بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية بنسبة (181%) عن عام 2009، حيث ساهم الفائض المتحقق في الموازنة بتسديد نسبة (10%) من الدين الخارجي، إلا أن هذا المؤشر سجل في عام 2016 ارتفاعاً كبيراً نتيجة ازدياد عجز الموازنة بسبب الازمة المزروجة التي واجهها الاقتصاد العراقي (انخفاض أسعار النفط العالمية والحرب مع داعش) ليشكل عجز الموازنة نسبة (17.8%) من مديونية العراق الخارجية، كما أدى انخفاض أسعار النفط العالمية في عام 2020 بسبب الازمة المزروجة (كوفيد-19) وانخفاض أسعار النفط العالمية الى تسجيل الموازنة العامة للدولة عجزاً بلغت نسبته (13.9%) من الدين الخارجي للعراق، وقد ساهم التحسن الحاصل في أسعار النفط العالمية وارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام في عام 2021 الى تسجيل الموازنة العامة للدولة في عام 2021 فائضاً تبلغ نسبته (3.9%) الى الدين الخارجي إذا ما تم توجيه كل الفائض المتحقق في هذا العام لتسديد الدين الخارجي، وكما في الشكل (36).

## الملحق (1): التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية

2022Q2	2022Q1	2021Q4	2021Q3	2021Q2	2021Q1	2020Q4	2020Q3	2020Q2	2020Q1	2019Q4	2019Q3	الفصول	المؤشرات
الناتج (مليار دينار)													
53,837	50,903	55,918	54,294	50,520	47,356	46,814	45,932	47,328	49,324	57,382	58,293		الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
81,704	76,743	88,817	81,195	73,371	64,492	52,445	53,887	41,111	53,807	71,588	72,043		الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
النمو الاقتصادي %													
6.6%	7.5%	19.4%	18.2%	6.3%	-4.2%	-14.0%	-16.8%	-11.3%	-1.8%	4.4%	3.4%		معدل نمو الناتج الحقيقي %
11.4%	19.0%	69.4%	50.7%	79.1%	19.9%	-22.9%	-21.0%	-40.2%	-12.3%	4.7%	-4.0%		معدل نمو الناتج الاسمي %
مؤشرات الأسعار %													
1.6%	2.6%	6.1%	7.6%	6.5%	4.3%	3.2%	0.5%	0.1%	0.6%	0.1%	-0.9%		التضخم العام %
1.2%	2.1%	5.9%	7.4%	6.7%	5.3%	4.2%	0.4%	0.8%	1.0%	0.8%	-0.3%		التضخم الأساس %
4.5%	10.7%	41.8%	27.5%	67.4%	24.9%	-10.3%	-5.0%	-32.3%	-10.6%	0.3%	-7.1%		المخفض الضمني %
المجملات النقدية (مليار دينار)													
85,034	82,332	80,131	76,075	74,648	74,576	66,031	61,731	60,397	53,819	51,835	49,413		العملة المصدرة للتداول
5,743	5,673	5,678	5,768	5,725	5,375	6,044	7,283	7,051	4,379	4,196	5,134		- العملة لدى المصارف التجارية
79,290	76,658	74,453	70,307	68,923	69,201	59,987	54,448	53,346	49,440	47,639	44,279		- العملة خارج البنوك
122,844	118,977	114,693	107,824	100,449	99,436	88,861	80,702	81,744	78,294	78,253	74,233		القاعدة النقدية
128,529	125,120	123,085	117,228	115,424	111,605	103,354	96,490	94,476	91,841	86,771	84,860		عرض النقد الضيق
147,227	143,655	140,660	135,657	133,263	128,722	119,906	112,494	110,254	108,215	103,441	101,803		عرض النقد الواسع

2022Q2	2022Q1	2021Q4	2021Q3	2021Q2	2021Q1	2020Q4	2020Q3	2020Q2	2020Q1	2019Q4	2019Q3	الفصول	المؤشرات
الاحتياطيات الأجنبية (مليار دينار)													
92,415	91,343	90,227	88,809	87,020	84,779	78,293	69,814	77,515	79,698	79,918	80,158		الاحتياطيات الأجنبية
81,973	80,974	79,743	78,234	76,386	72,060	64,919	60,535	67,918	72,709	73,184	71,683		- الاستثمارات
7,762	7,699	7,821	7,860	7,913	7,590	8,487	6,903	6,469	5,886	5,572	5,434		- الذهب
2,680	2,669	2,663	2,714	2,721	5,129	4,887	2,376	3,128	1,103	1,162	3,041		- الموجود النقدي في خزائن البنك المركزي
ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي (مليار دينار)													
9,064	9,119	9,180	9,249	9,328	10,102	9,193	8,896	9,318	9,499	9,580	9,238		الاحتياطيات القانونية
19,995	21,283	20,715	19,270	20,351	19,633	18,029	14,704	16,609	19,111	20,975	19,258		الاحتياطيات الفائضة
المالية العامة (مليار دينار)													
46,712	22,031	90,076	65,305	39,917	17,312	63,200	38,441	28,083	18,168	107,567	73,236		الإيرادات
42,105	18,299	84,362	59,634	38,121	17,444	76,083	51,734	31,354	17,378	111,724	66,449		النفقات
4,607	3,732	5,714	5,671	1,796	-132	-12,883	-13,293	-3,272	791	-4,157	6,787		الفائض/ العجز

- تم استخدام عدد من نماذج التنبؤ منها (Decomposition Method ، Double Exponential Smoothing for Forecasting ، Auto regressive-Moving Average Model) ضمن برنامج MINITAB.

